جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالبتين:

- بوغازي بهيجة

- مقدمي ليندة

بعنوان:

دور الضمانات البنكية في ترقية التجارة الخارجية

دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري-وكالة برج بوعريريج-

خلال الفترة (2019-2023)

أعضاء لجنة المناقشة

قرعي مريم	أستاذ مساعد (ب)	رئيسا
نورة زبيري	أستاذ محاضر(أ)	مشرفا
بن محياوي سميحة	أستاذ محاضر(أ)	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

Adobe Stock | #551457791

الإهداء:

"و آخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين"

الحمد لله حبا و شكرا وامتنانا، الذي بفضله ها أنا أنظر إلى حلما طال انتظاره و قد أصبح واقعا أفتخر به

من قال أنا لها "نالها "

إلى نفسي ...

لم تكن الرحلة قصيرة و لا ينبغي لها أن تكون ... لم يكن الحلم قريبا و لا الطريق محفوفا بالتسهيلات لكنني فعلتها و نلتها.

إلى داعمتي الأولى و الأبدية " أمي " أهديك هذا الإنجاز الذي لولا تضحياتك لما كان له وجود ممتنة لأن الله اصطفاك لي من البشر أما يا خير سند و عوض.

إلى من أحمل اسمه بكل فخر على من دعمني بلا حدود و أعطاني بلا مقابل "أبي "

إلى من قيل فيهم " سنشد عضدك بأخيك "

إلى من مدت أيديه لي في وقت الضعف، إلى من كان عونا و سندا لي " أخي " أدامك الله ضلعا ثابتا لي .

إلى شريكتي في هذا التي تحملتني بكل حالاتي و التي كانت لي بمثابة الأخت الكبرى " ليندة "

إلى الأخوات بالدم " شيماء ، فاطمة " دمتن نعم الأخوات.

ولا أنسى رفقاء الروح اللاتي شاركنني خطوات هذا الطريق ، إلى من هون تعب الطريق ، إلى من شجعوني على إكمال المسيرة إلى " شيماء ، وشيماء " أدام الله محبتنا.

إلى رفيقات الماستر ، إلى من يذكرننا بمدى قوتي و استطاعتي إلى " رميساء ، نسرين ،هاجر ، أميرة "اللاتي جعلنا من أيامي ذكريات لا تنسى.

بهيجة

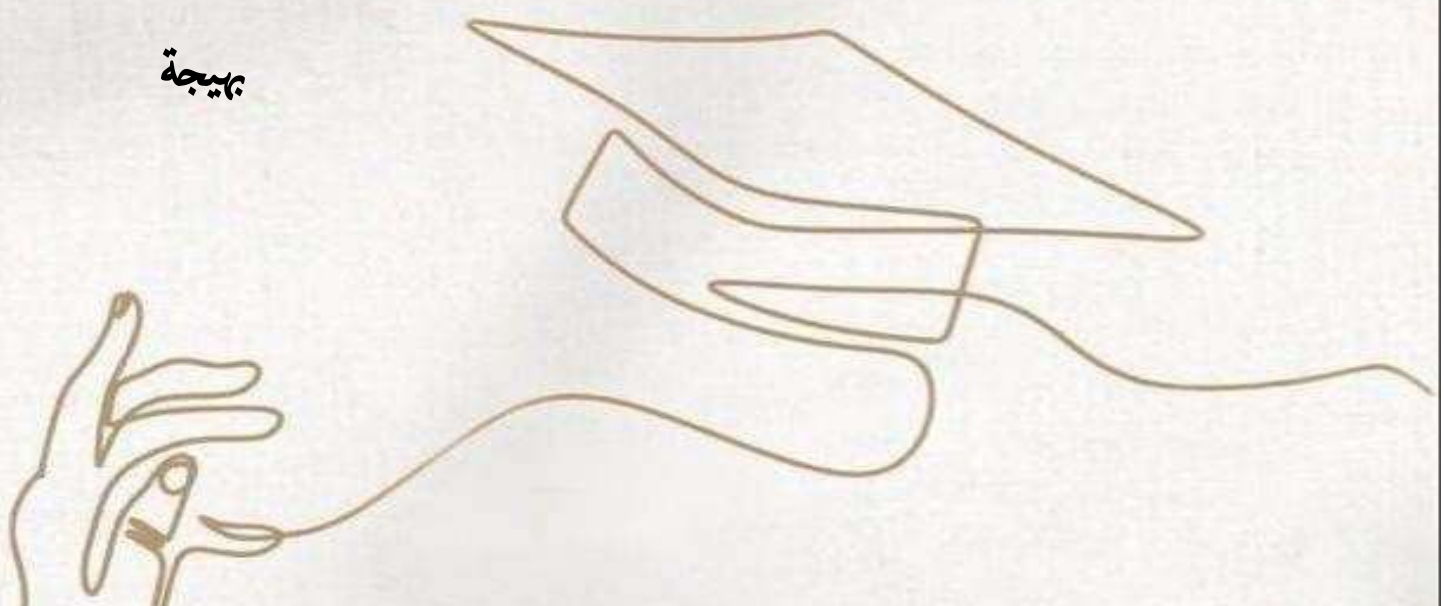

الإهداء:

أحمد الله حمدا كثيرا يليق بجلاله وكماله الذي وفقني وأعانني على إتمام هذا للعمل وأصلي وأسلم على أشرف المرسلين سيدنا محمد معلم هذه الأمة ومرشدها.

أهدي هذا العمل إلى:

من لا يمكن للكلمات أن توفي حقه ولا للأرقام أن تحصي فضائلهم ,إلى من قال فيهم سبحانه وتعالى "وبالوالدين إحسانا."

إلى الإنسان الذي سعى جاهدا إلى تربيتي وتعليمي وتوجيهي والوقوف إلى جانبي بكل ما أوتي والذي كان سببا في حياتي وفي ما وصلت إليه.

"أبي" الحنون الغالي الطيب الودود جزاه الله كل الخير اللهم ارحمه واجعله من أهل الجنة.

إلى الشمعة التي أنارت دربي وفتحت لي أبواب العلم والمعرفة ,إلى أعز إنسانة في الوجود وقدوتي في الحياة ,والتي ضحت من أجلي وحملتني وهنا على وهن ووفرت لي شروط الراحة ,إلى الصدر الحنون القلب الرقيق ,إلى أعز ما أملك في الدنيا الحبيبة الطاهرة الوفية والملاك الصافي .

"أمي ثم أمي ثم أمي أطال الله في عمرها".

إلى من لا تكتمل سعادتي إلا بوجودهم إخوتي "علي ، فؤاد ، احسن ، سعدان ، بوزيد ، يوسف "

إلى من ترعرعت معهن ونما غصني بينهن، إلى قطعة من قلب الأم، إلى من طابت نفسي بوجودهن أحن أختين" سارة و إسمهان ."

إلى رفيق الدرب "زوجي العزيز".

و إلى أبنائي " أيوب ، يحيى، إسحاق ".

إلى حبيبتي وصديقتي ورفيقة دربي في هذا العمل" بهيجة ."

إلى زملائي دفعة 2023-2024 قسم علوم تجارية السنة الثانية الماستر تخصص مالية و تجارة دولية

إلى زملائي في العمل بمديرية التجارة وترقية الصادرات"فوزية، ليليا، عبد الغاني"

وكل من جمعتني بهم الحياة هم في ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي وبأسمى معاني الوفاء أهديهم هذا العمل.

ليندة

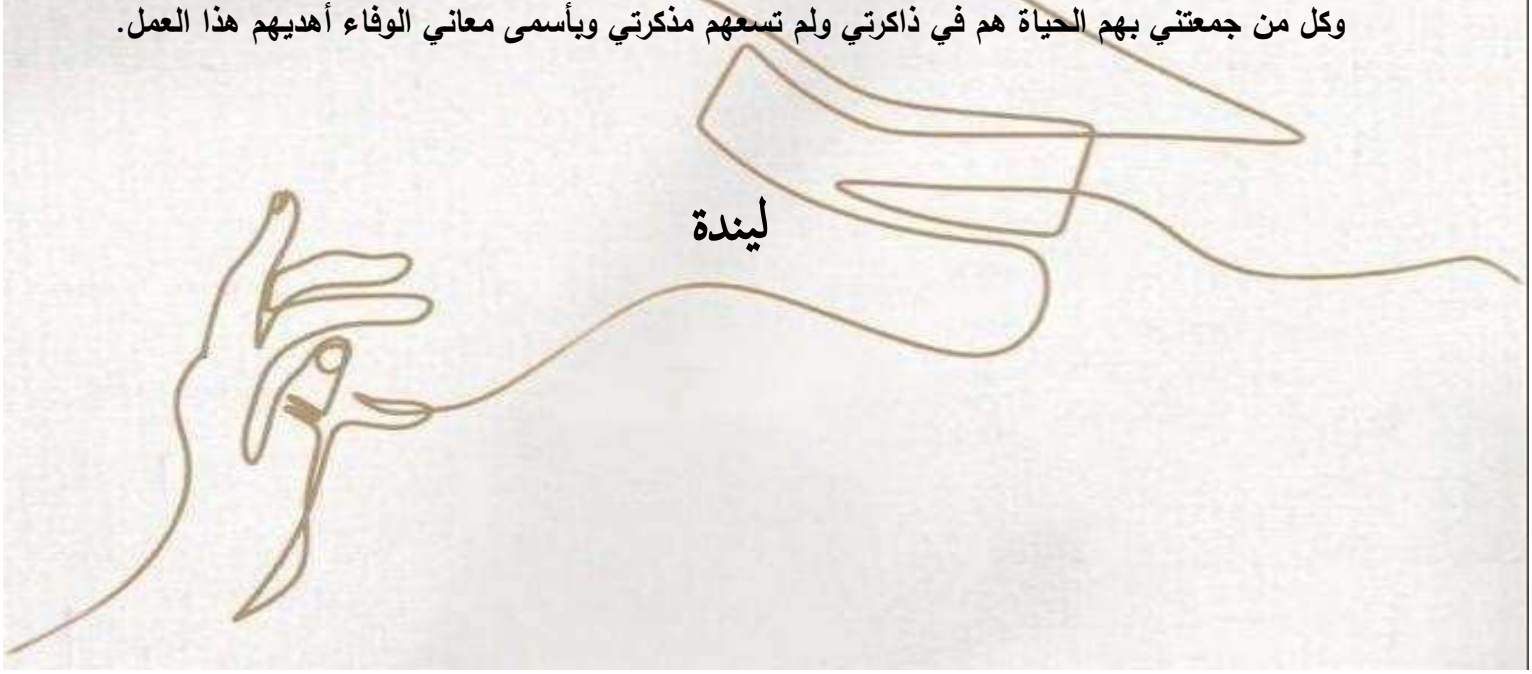

شكر وعرفان:

الحمد لله الذي أعاننا على إتمام هذه المذكرة وما توفيقنا إلا بالله

قال الله تعالى:

"قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ" النمل-19-

والصلاة والسلام على أبر الخلق محمد عليه الصلاة والسلام القائل "من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له".

لكل مبدع انجاز ولكل شكر قصيدة، ولكل مقام مقال، ولكل نجاح شكر وتقدير، فجزيل الشكر للدكتورة "نورة زيري" التي لا تكفي الأحرف لوصف جهودها وتعبها معنا، على توجيها ونصائحها القيمة التي أفادتنا في إثراء معارفنا العلمية، بارك الله فيك، وجعلها في ميزان حسناتها، يكفينا فخرا أن هذا العمل تحت إشرافك..

كما نتقدم بجزيل الشكر لمدير فرع التجارة الخارجية، في بنك القرض الشعبي الجزائري، على المعلومات المقدمة .

كما لا يفوتني أن أتقدم بعظيم الشكر ووافر الامتنان إلى كل من ساهم بالتشجيع أو السؤال أو المساعدة قبل وأثناء إعداد هذا العمل.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الضمانات البنكية في ترقية التجارة الخارجية، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي، مع استخدام أداة هي دراسة حالة وذلك بالتطبيق على بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة برج بوعريريج حيث تم تقسيم الدراسة إلى فصل نظري وفصل النظري ومن أجل ذلك تم الاعتماد على والوثائق المقدمة من طرف البنك .

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الضمانات البنكية توفر السير الحسن لعمليات التجارة الخارجية وتحافظ على حقوق المتعاملين بها، كونها تعهدا غير رجعيا صادر من طرف البنوك كما تغطي إلى حد كبير المخاطر المصاحبة لهذا النوع من المعاملات وتعتبر كذلك أداة للدفع الدولي لما توفره من تعويضات وتسهيلات في هذا المجال، إلا أنها تواجه صعوبات في تطبقيها نظرا للاختلاف القوانين المطبقة في كل دولة كما أن نظام المركزية المطبق من طرف البنوك يحد من حرية الوكالات في منح الضمانات البنكية مما قد يقلل من مساهمتها في تحسين وتطوير التجارة الخارجية .

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، الضمانات البنكية، ضمان الدفع المسبق، ضمان حسن التنفيذ.

Abstract:

The purpose of this study was to learn about the role of bank guarantees in the promotion of foreign trade. Accordingly, a descriptive approach was adopted, using a case study tool to apply to the Algerian People ' s Loan Bank, the Bordj Bou Aririj Agency, where the study was divided into a theoretical and theoretical chapter. To that end, it was based on the documents submitted by the Bank.

The study has reached several conclusions, the most important of which is that bank guarantees provide for the proper functioning of foreign trade operations and preserve the rights of their clients as a non-retroactivity by banks. They also cover to a large extent the risks associated with this type of transaction. They are also an instrument for international payment of compensation and facilities in this area, However, they face difficulties in applying them in view of the different laws applicable in each country. The centralization regime applied by banks limits the freedom of agencies to grant bank guarantees, which may reduce their contribution to the improvement and development of foreign trade.

Key words : International trade, Bank guarantees, Ensuring advance payment, Ensuring good implementation.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	**I**
قائمة المحتويات	**II**
قائمة الجداول	**IV**
قائمة الأشكال	**V**
قائمة الملاحق	**VI**
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الضمانات البنكية في التجارة الخارجية	04-27
تمهيد	05
المبحث الأول: أساسيات حول التجارة الخارجية والضمانات.	06
المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية.	06
المطلب الثاني: ماهية الضمانات البنكية.	14
المطلب الثالث: آلية سير الضمانات البنكية ومجالات استخدامها.	18
المبحث الثاني: دراسات سابقة.	22
المطلب الأول: دراسات سابقة بالغة العربية.	22
المطلب الثاني: دراسات سابقة باللغة الأجنبية.	23
المطلب الثالث: مقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة.	25
خلاصة الفصل الأول	27
الفصل الثاني: دراسة حالة بينك القرض الشعبي الجزائري وكالة –برج بوعريريج	28
تمهيد	29
المبحث الأول: تقديم عام لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة برج بوعريريج.	30
المطلب الأول: مفهوم بنك القرض الشعبي الجزائري وخدماته.	30
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري.	32
المطلب الثالث: التعريف ببنك القرض الشعبي الجزائري وكالة برج بوعريريج.	34

المبحث الثاني: عملية معالجة الضمانات البنكية في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة برج بوعريريج.	38
المطلب الأول: الضمانات البنكية التي يمنحها بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة برج بوعريريج.	38
المطلب الثاني: عملية سير الضمانات البنكية في بنك القرض الشعبي –ب ب ع–.	39
المطلب الثالث: : نموذج تطبيقي لضمان استرجاع التسبيق و ضمان حسن التنفيذ.	41
خلاصة الفصل الثاني	52
الخاتمة	53
قائمة المراجع	58
الملاحق	62

قـائـمـة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة العربية.	**25**
02	المقارنة بين دراساتنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية.	**25**
03	الضمانات الممنوحة من طرف بنك القرض الشعبي وكالة برج بوعريريج خلال الفترة 2019–2023.	48
04	الضمانات الممنوحة خلال كل ثلاثي.	50

قائـمـة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مخطط لأنواع الضمانات البنكية	18
02	الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري.	32
03	الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري لوكالة برج بوعريريج.	35
04	ملخص عملية ضمان حسن التنفيذ.	43
05	ملخص عملية ضمان استرجاع التسبيق.	46
06	نسب الضمانات الممنوحة خلال الثلاثي الأول.	49
07	نسب الضمانات الممنوحة خلال الثلاثي الثاني.	49
08	نسب الضمانات الممنوحة خلال الثلاثي الثالث.	49
09	نسب الضمانات الممنوحة خلال الثلاثي الرابع.	49
10	نسب الضمانات الممنوحة خلال الثلاثي الخامس.	49

قـائـمـة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	ضمان حسن التنفيذ	**63**
02	ضمان استرجاع التسبيق	**64**

مقدمة

تمهيد

للتجارة الخارجية دورًا محوريًا في تعزيز النمو الاقتصادي وتوسيع الأسواق وتحفيز الابتكار، فهي الأساس الذي تقوم عليه اقتصاديات الدول لأنها تسعى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوسيع العلاقات التجارية بين مختلف الدول، ومع تزايد التوجه نحو العولمة واندماج الأسواق العالمية، أصبحت الضمانات البنكية أداة حيوية في تسهيل وإتمام الصفقات التجارية الدولية.

رغم تعدد الوسائل التمويلية إلا أنها لا تخلو من المخاطر، فكان لازما على البنوك أن تسعى جاهدة إلى تسييرها والتقليل منها عن طريق استعمال تقنيات وأساليب تتماشى حسب كل عملية تمويلية لضمان السير الحسن للعمليات دون أي نواقص، ومن بينها الضمانات البنكية التي تستعمل كوسيلة لتوفير التعويضات المالية في حالة الإخلال بالعقد المتفق عليه وتضمن الحماية والأمان للمتعاملين، كما تعتبر الضمانات البنكية الدولية أداة توفر الأمان، وتحفظ حقوق أطراف التجارة الخارجية، كونها تسعى للتنفيذ الجيد للعقد بين الطرفين المورد أو المصدر، كما تعد الضمانات البنكية الدولية أحد أهم أدوات الوساطة البنكية في مجال التجارة الخارجية وبفضل هذه الضمانات يشعر الأطراف المتعاملة بالأمان والثقة في تنفيذ عمليات التجارة الخارجية و تقليل المخاطر ، ويمكن القول إن هذه الضمانات قد استغلت حاجة المتعاملين للأمان، والثقة في العمليات التجارية الدولية، (البائع والمشتري)، من خلال ضمان الدفع أو تسليم البضائع وفقًا للشروط المتفق عليها في العقود، كما تتنوع أشكال الضمانات البنكية لتشمل ضمان الدفع المسبق، ضمان حسن التنفيذ، ضمان الاسترجاع... وغيرها من الضمانات بحيث كل منها يلعب دورًا محددًا في دعم العمليات التجارية، وكذلك التعرف على مجالات استخدامها، بالإضافة إلى دراسة بعض الحالات العملية التي تسلط الضوء على أهمية هذه الأداة في تيسير التجارة الدولية.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

كيف تساهم الضمانات البنكية في ترقية التجارة الخارجية في المؤسسة محل الدراسة ؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

-ماهي آلية سير الضمانات البنكية الدولية ؟

- ماهي الضمانات البنكية الدولية التي يمنحها بنك القرض الشعبي الجزائري ؟ وكيف تتم معالجتها ؟

- هل يمكن للضمانات البنكية التي تمنحها المؤسسة محل الدراسة تغطية بعض مخاطر التجارة ؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

–تمر الضمانات بعدة مراحل تختلف حسب نوع الضمان الممنوح.

– يعتمد بنك القرض الشعبي الجزائري على ضمانات مختلفة منها : ضمان حسن التنفيذ وضمان القبول المؤقت مع التسيير الجيد لها من أجل تسهيل المعاملات الدولية.

– كلما تعددت وتنوعت الضمانات البنكية أدى ذلك إلى تدنية المخاطر.

- **أهمية الدراسة:** تظهر أهمية الدراسة في معرفة الضمانات البنكية، وعملية سيرها كما تم تسليط الضوء على بنك القرض الشعبي الجزائري، بحيث كان محل دراسة الحالة.

- **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى :

– الإطلاع على تقنيات تمويل التجارة الخارجية .

– التعرف على الضمانات البنكية وكيفية التعامل بها في مجال التجارة الخارجية.

– تحديد مختلف المخاطر التي يمكن تفاديها وتغطيتها من خلال الضمانات البنكية الدولية.

- **منهج الدراسة:** في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي، الذي يتوافق مع طبيعة الموضوع من خلال التعرض لأهم الدراسات العلمية والأدبيات المرتبطة بالضمانات البنكية والتجارة الخارجية، بالإضافة إلى استخدام أسلوب دراسة حالة في الجانب التطبيقي من خلال إسقاط الجانب النظري على بنك القرض الشعبي الجزائري.

- **حدود الدراسة:**

– **الحدود الموضوعية:** قمنا بالتركيز على مختلف الضمانات المستخدمة في ترقية التجارة الخارجية.

– **الحدود الزمنية:** غطت هذه الدراسة الفترة الزمنية (2019–2023) وكانت مدة التربص شهرين.

– **الحدود المكانية:** تمت الدراسة على مستوى البنك القرض الشعبي الجزائري وكالة برج بوعريريج.

– **الحدود البشرية:** مدير البنك القرض الشعبي الجزائري لوكالة برج بوعريريج ، وكذلك رئيس قسم التجارة الخارجية.

- **أسباب اختيار الموضوع:** هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي :

– السبب الرئيسي لاختيار الموضوع هو: مجال التخصص الذي ندرسه إضافة إلى أن الدراسات تشهد قلة في البحوث التي تغطي جانب الضمانات البنكية وكيفية التقليل من مخاطر التجارة الخارجية، الرغبة في الإطلاع على هذا الموضوع مع إبراز أهمية الضمانات و دورها في التقليل من المخاطر.

- **هيكل الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى مبحثين ،المبحث الأول عموميات حول التجارة الخارجية والضمانات البنكية، أما المبحث الثاني فقد تضمن الدراسات السابقة باللغة العربية وباللغة الأجنبية، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية التي كانت على مستوى بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة برج بوعريريج، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه تقديم عام لبنك القرض الشعبي الجزائري (وكالة برج بوعريريج) أما المبحث الثاني عملية معالجة الضمانات البنكية في بنك القرض الشعبي، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات،متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:
الضمانات البنكية في التجارة الخارجية .

تمهيد:

تعتبر الضمانات البنكية آلية مهمة لتقليل المخاطر في التجارة الخارجية، وتساهم في بناء الثقة بين الأطراف المتعاملة، إلا انه من المهم التأكد من أن شروط الضمان البنكي محددة بدقة في العقد التجاري، وأن الطرفين يفهمان التزاماتهم وحقوقهم بشأن هذه الضمانات، بحيث عملية نقل السلع والخدمات من البائع إلى المشتري تحمل في طياتها مخاطر عديدة، والاحتمالات المرافقة لحدوثها مرتفعة فالبائع قد يكون لديه مخاوف بشأن استلام الدفعة، بينما قد يقلق المشتري حول وصول البضاعة في الوقت المحدد وبالمواصفات المتفق عليها، وهذا يستدعي وجود ضمانات بنكية دولية للحماية من المخاطر والحفاظ على حقوق الأطراف التجارية المعنية، لذا التجارة الدولية استجابةً لاحتياجات لا يمكن لبلد واحد تلبيتها بشكل فوري من خلال التبادل التجاري المحلي. يتجه الفاعلون الاقتصاديون للبحث عن المنتجات التي لا يجدونها في السوق الوطني، أو التي تكون متوفرة بوفرة أكبر في أسواق أخرى، هذا التطور يُفسّر بزيادة عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة، إلى جانب زيادة الطلب العالمي والتوجه نحو توسيع الأسواق العالمية لذا تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: أساسيات حول التجارة الخارجية والضمانات البنكية.

المبحث الثاني: دراسات سابقة.

المبحث الأول: أساسيات حول التجارة الخارجية والضمانات البنكية .

تظهر التجارة الدولية اليوم بصورة مختلفة، حيث شهدت تطورات كبيرة في تداول ومعالجة المعلومات، فضلاً عن العولمة في النشاطات المصرفية، فالتجارة الدولية تخضع لظروف مختلفة عن تلك الموجودة في العمليات الداخلية، حيث تعتمد العلاقات الدولية على تبادلات مبنية على نماذج خاصة لتمويل الضمانات.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية.

لا تستطيع أي دولة أن تعيش بمعزل عن العالم بانتهاج سياسة الاكتفاء الذاتي، فهي لا تستطيع تطبيق ذلك بصورة شاملة ولمدة طويلة لأنها لا تستطيع أن تنتج كل ما تحتاجه وذلك لأن الظروف البيئية والجغرافية والاقتصادية لا تتيح لها ذلك ومن هنا تظهر أهمية التبادل التجاري.

أولا: تعريف التجارة الخارجية:

هنالك عدة تعاريف للتجارة الخارجية نذكر منها ما يلي:

- التجارة الخارجية هي عملية التبادل التي تتم بين دولة ودول العالم الأخرى، وتشمل هذه العملية تبادل السلع المادية والنقود والأيادي العاملة.[1]
- التجارة الخارجية هي العلاقة بين الأعوان الاقتصاديين المقيمين في دول مختلفة، أي تدرس انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وفق مبادئ وأصول اقتصادية [2].
- هي:المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع ورؤوس الأموال والأفراد،تنشأ بين حكومات أو منظمات اقتصادية أو أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة .[3]
- من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف التجارة الخارجية على أنها فرع من فروع علم الاقتصاد يختص بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية، والصفقات الاقتصادية المقصودة هنا أنها تبادل السلع المادية والتي تتمثل في حركة المواد الأولية والنصف مصنعة والتامة الصنع والاستهلاكية منها والإنتاجية، وتبادل النقود وتضم حركة رؤوس الأموال والاستثمارات طويلة وقصيرة الأجل والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة (على شكل قروض)، وكذلك تبادل الخدمات كخدمة النقل والتمويل وتقديم الخبرات التقنية ونقل الأفراد عبر الحدود.

---

[1] نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2011، ص 7.

[2] شلالي رشيد، **تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية**، رسالة ضمن متطلبات نيل الماجستير في العلوم التجارية ، الجزائر، 2011، ص 18.

[3] جمال جويدان، **تجارة دولية بمركز الكتاب الأكاديمي** ، عمان، 2010، ص 11 .

ثانيا:أهمية وأسباب قيام التجارة الخارجية:

1. **أهمية التجارة الخارجية:** والمتمثلة أساسا فيما يلي:[1]

- أنها تعطي فرصة لكل دولة في الحصول على بعض المنتجات والخدمات التي تتوفر لديها، إما لأن ظروفها المناخية وإمكانياتها الطبيعية لا تسمح لها بإنتاجها، وإذا كان بإمكان الدولة إنتاجها فإنها تنتجها بتكاليف أعلى من تكاليف استيرادها .
- التخلص من فوائض السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير .
- زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصص الموارد الإنتاجية بشكل عام.
- يمكن للتجارة الخارجية أن تلعب دورا للخروج من دائرة الفقر وخاصة عند تشجيع الصادرات فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس المال الأجنبي الجديد الذي يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية ويؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي والنهوض بالتنمية الاقتصادية.
- تامين احتياجات الدول النامية من رؤوس الأموال والتكنولوجيا .
- تعمل التجارة على نشر المعرفة والتكنولوجيا ونقل الأفكار، الخبرات والمهارات.

2. **أسباب قيام التجارة الخارجية** : يرجع تفسير قيام التجارة الخارجية إلى السبب الرئيسي في جذور المشكلة الاقتصادية ،وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياسا بالاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة إضافة إلى أسباب أخرى أهمها : [2]

- عدم استطاعة الدول تحقيق الاكتفاء الذاتي من كل السلع وذلك بسبب الميزات الطبيعية المكتسبة وبسبب اختلاف ظروف الإنتاج لكل سلعة.
- التخصص الدولي حيث أن كل دولة تتخصص في إنتاج سلع بميزة نسبية مما يزيد من حجم الإنتاج ، وهذا يؤدي إلى لوجود فائض من هذه السلع وبالتالي لابد من استبدالها بسلع أخرى من إنتاج دول أخرى والتي تتميز بإنتاجها.
- اختلاف الميول والأذواق لدى الشعوب برغبتهم في الحصول على السلع المنتجة من دول أخرى .
- تفاوت تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما، مقارنة بدولة أخرى.

---

[1] قاسم قادة ، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ضمن متطلبات نيل الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر2003، ص 17 .

[2] نداء محمد الصوص ، مرجع سبق ذكره، ص11.

ثالثا: تقنيات تمويل التجارة الخارجية :

تعتبر تقنيات تمويل التجارة الخارجية جزءاً أساسياً من الاقتصاد العالمي الحديث، بحيث تساهم في تسهيل عملية تبادل السلع والخدمات، وتوفير الوقت والجهد وتتمثل في :

1. **التمويل قصير الأجل:** نستعمل عمليات التمويل قصير الأجل في تمويل الصفقات الخاصة في تبادل السلع والخدمات مع الخارج، سمح النظام البنكي باللجوء إلى عد أنواع وطرق مختلفة للتمويل قصير الأجل تتيح للمصدر والمستورد إمكانية الوصول إلى مصادر التمويل في أقل وقت ممكن وبدون عراقيل.[1]

وتتخذ عدة أشكال هي:

1.1القروض الخاصة بتعبئة الديون الناشئة عن التصدير: يخص هذا النوع من التمويل الخروج الفعلي للبضاعة من المكان الجمركي للبلد المصدر وهي قابلة للخصم لدى البنك، ويخص هذا النوع من تمويل الصادرات التي يمنح فيها المصدرون أجلا للتسديد لا يزيد عن 18 شهر كحد أقصى .

يقوم البنك بإلزام تقديم بعض المعلومات قبل إبرام العقد (اسم المستورد وبلده، مبلغ الدين الموجود في الفاتورة طبيعة ونوع البضاعة المصدرة، تاريخ التسليم أو الشحن، تاريخ المرور بالجمارك، تاريخ التسوية المالية للعملية تاريخ الدفع)[2].

2.1التسبيقات بالعملة الصعبة : يمكن للمؤسسات التي قامت بعملية التصدير مع السماح بأجل للتسديد لصالح زبائنها أن تطلب من البنك القيام بتنسيق بالعملة الصعبة، حيث تقوم المؤسسة بالتنازل عن مبلغ التسبيق في سوق الصرف مقابل العملة الوطنية وتقوم هذه المؤسسة بتسديد هذا المبلغ إلى البنك بالعملة الصعبة حالما تحصل عليها من الزبون الأجنبي في تاريخ الاستحقاق، وتتم هذه العملية بهذه الكيفية إذا كان التسبيق المقدم قد تم بالعملة الصعبة التي كانت هي العملة التي تمت بها عملية الفوترة.

أما إذا كان التسبيق يتم بواسطة عملة صعبة غير تلك التي يقوم بها الزبون الأجنبي أن يسوي دينه بها، فهنا على المؤسسة أن تتخذ احتياطاتها، وأن تقوم بعملية تحكيم على أسعار الصرف في تاريخ الاستحقاق.

3.1عملية تحويل الفاتورة : يقوم المصدر ببيع ديونه الناشئة عن التصدير بموجب فواتير البنك أو مؤسسة دولية متخصصة في هذا المجال، وتتراوح آجال الديون بهذه الطريقة إلى 120 يوم كما أن بيع الديون يكون نهائيا والبنك يتحمل أخطار عدم السداد .[3]

---

[1] طاهر لطرش ، **تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة 2،الجزائر ، 2003، ص 113 .

[2] طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 114، 113 .

[3] سليمان ناصر، **التقنيات البنكية و عمليات الائتمان**، ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر، 2012، ص 34 .

4.1الاعتماد المستندي :هو احد التقنيات المتبعة في التمويل القصير الأجل بحيث تم التطرق إلى عدة تعاريف نذكر منها :

– هو تعهد يصدر من أحد البنوك (بناء على طلب أحد العملاء) يلتزم بموجبه البنك بسداد قيمة الكمبيالات أو المستندات المقدمة إليه لصالح شخص آخر وهو المستفيد، وفقا لشروط وضوابط معينة يتضمنها خطاب الاعتماد المستندي .[1]

– يعرف الاعتماد المستندي على أنه: تعهد كتابي صادر من احد البنوك بناء على طلب احد عملائه المستوردين لصالح المصدر بأن يدفع قيمة البضائع المستوردة أوان يقبل بقيمتها سحوبات وذلك عند تسلم البنك أو مراسله مستندات شحن البضاعة إلى بلد مستورد وتنفيذ كافة شروط الاعتماد .[2]

– الاعتماد المستندي تعهد كتابي صادر من مصرف بناء على طلب المستورد لصالح المصدر، يتعهد فيه المصرف بدفع أو بقبول كمبيالات مسحوبة عليه في حدود مبلغ معين ولغاية أجل محدد مقابل استلامه مستندات الشحن طبعا لشروط الاعتماد والتي تظهر شحن بضاعة معينة بمواصفات وأسعار محددة .[3]

من التعاريف السابقة نجد أن الاعتمادات المستندية تعتبر شكلًا متميزًا من السلف المضمون، حيث تُستخدم الوثائق المرتبطة بها كضمان لشحن البضائع من مصدرها إلى المستورد، يعتبر حامل الوثائق مالكًا للبضاعة، وتُستخدم هذه الاعتمادات لتمويل عمليات التجارة، سواء كانت استيرادًا أو تصديرًا.

5.1.التحصيل المستندي:

– هو آلية أو تقنية يقوم بموجبها المصدر بإصدار كمبيالة وإعطاء كل المستندات إلى البنك الذي يمثله (البنك المراسل)، حيث يقو م هذا الأخير بإجراءات التسليم إلى المستورد (المسحوب عليه) أو إلى البنك الذي يمثله (البنك المكلف بالتحصيل) مقابل تسليم مبلغ الصفقة أو قبول الكمبيالة[4].

– إن كلمة الاعتماد يقصد به قرض، أما المستندي فهي تلك المستندات والوثائق المرتبطة بالعملية التجارية الممولة عن طريق القرض، والاعتماد المستندي هو ترتيب مصرفي بين بنكين أو أكثر في شكل تعهد مكتوب.[5]

---

[1] سعيد عبد العزيز، **الاعتماد المستندي**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 27، ص 48.

[2] خالد أمين عبد الله وإسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية – المحلية و الدولية** –، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2006، ص 278.

[3] صلاح الدين حسن السيسي، قضايا **مصرفية، الائتمان المصرفي، الضمانات، الاعتمادات المستندية**، دار الفكر العربي ، مصر، 2004، ص205.

[4] وليد العايب، بوخاري الحلو، **اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية**، بيروت، لبنان، 2013، ص203.

[5] طارق بودينار، بلغيث عمارة، **الإعتماد المستندي ودوره في التجارة الدولية**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 2، الجزائر، 2022، ص 875.

– ويقصد به تلقي بنك أمر ما من مصدر البضائع أو الخدمات بأن يحول مستندات شحن إلى مستورد في بلد آخر مقابل الحصول على قيمة هذه المستندات سواء ذلك نقدا أو مقابل توقيع على سفتجة تستحق في وقت الحق لقاء عمولة يدفعها العميل[1].

– من خلال التعاريف السابقة التحصيل المستندي هو تقنية يقوم موجبها المصدر بإصدار أمر إلى البنك الذي يمثله، مهمة السداد حيث يقوم بإرسال المستندات إلى البنك المحصل مع إرفاق تعليمات بالسداد.

2.التمويل المتوسط وطويل الأجل : تتمثل التقنيات المتوسطة وطويلة الأجل التي تمول من خلالها البنوك التجارية عمليات التجارة الخارجية في:

1.2.قرض المورد: وهو قيام البنك بمنح قرض للمصدر لتمويل صادراتها، وهذا القرض ناشئ بالأساس عن مهلة للتسديد يمنحها المصدر لفائدة المستورد، بحيث يستطيع هذا الأخير أن يؤجل الدفع إلى عدة سنوات، حيث يقوم بإصدار أوراق دين تستحق خلال فترات مؤجلة تكون عادة مكفولة من قبل البنوك تجارية الخارجية، وتحمل هذه الأوراق عادة أسعار فائدة ثابتة، وتستحق على فترات تحدد بين ثلاث إلى سبعة سنوات، وقد تكون على شكل كمبيالات، أو سحوبات مقبولة يقوم البائع بخصمها دون حق الرجوع المحدود وبالتالي استلام العملات الأجنبية مقابل هذه الأوراق ثمن لبضاعته المصدرة، ويتحمل المستورد فصل شروط التمويل عن شروط العقد التجاري .[2]

2.2قرض المشتري :هو قرض مباشر تتراوح مدته بين 18 شهر إلى 10 سنوات يمنحه بنك أو مجموعة من البنوك ، المتواجدة في بلد المصدر، لمشتري أجنبي أو لبنكه قصد تسديد مبلغ الصفقة نقدا للمصدر، ويحصل على مشترياته "تجهيزات، معدات".[3]

3.2.التمويل الجزافي : هو قرض يخاطر فيه البنك مع مؤسسة التصدير بتمويل جزافي المتمثل في شراء الديون المترتبة عن عملية التصدير أو القيام بخصم الأوراق التجارية المستعملة في الملف، كوسيلة دفع آجلة لمبلغ الصفقة، إذا هذا التمويل حسب طبيعته لا يقابل أي ضمان يقدمه المصدر للبنك، وفي هذه الحالة إن البنك بنك المصدر لا يعطي أولوية للقدرة المالية للمستورد بل يقوم على أساس ضمان استمرارية لنشاط

[1] رقية جبار، **التحصيل المستندي كوسيلة دفع في التجارة الخارجية**، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 3،العدد 2 ،المدية، الجزائر، 2017، ص3.

[2] فطيمة حاجي، **مدخل إلى تمويل التجارة الخارجية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 90.

[3] خالد احمد علي محمود، **اقتصاد المعرفة وإدارة الأزمات المالية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر ، 2019، ص 327.

المؤسسة المصدرة، وتحقيق فوائد شراء وسائل الدفع القابلة للتحصيل مع خصمها لغرض تحقيق الربح في المستقبل.[1]

4.2.القرض الايجاري الدولي: هو عبارة عن آلية للتمويل موسطة الأجل للتجارة الخارجية، ويتمثل مضمون هذه العملية في بيع المصدر في دولة ما بعض المعدات التي ينتجها لشركة التأجير لنفس الدولة، قامت هذه الأخيرة بتأجير هذه المعدات إلى مستأجر أجنبي في دولة أخرى غير أنها تظل مملوكة لشركة التأجير طوال مدة عقد الإيجار، وفي معظم الأحوال يقوم المستأجر بشراء المعدات المؤجرة بسعر منخفض في نهاية فترة التأجير.[2]

رابعا: مخاطر تمويل التجارة الخارجية.

تنطوي كل أنشطة الأعمال على أخطار ومنها ما تواجهه المؤسسات المالية من بنوك ومؤسسات أخرى، وهناك علاقة متينة بين الخطر والمؤسسات المالية، والسبب في ذلك هو أن مضمون عملياتها تنطوي على أخطار تعمل إدارات تلك المؤسسات على حلها،[3] حيث يمكن تعريف الخطر على أنه" إن الخطر هو الخسارة المادية المحتملة في الدخل أو الثروة نتيجة لوقوع حادث معين، حيث أشار هذا التعريف بتحديد نوع الخسارة على أنها خسارة مادية" .[4]

من خلال التعاريف السابقة نجد أن : الخطر هو الخسارة المستقبلية المحتملة والغير متوقعة وغير مخطط لها تكون في الدخل أو الثروة نتيجة لوقوع حادث معين كما أن حالة عدم التمكن من السيطرة عليها يؤدي إلى إفلاس المؤسسة.

تواجه مشروعات الاستيراد والتصدير العديد من العقبات والمشاكل والمخاطر، وتختلف هذه المخاطر من حيث النوع ودرجة الخطورة بناءً على طبيعة العمل والقدرة على التكيف مع هذه التحديات وكنتيجة طبيعية، فإن هذه المشروعات تتعرض لمخاطر أكبر من تلك التي تواجهها المشروعات التجارية الأخرى، وذلك بسبب البعد الجغرافي واختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين البلدان المستوردة والمصدرة، بحيث تصنف المخاطر إلى: [5]

---

[1] عبد القادر بجيح، **الشامل لتقنيات أعمال البنوك**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر 2013، ص 322.

[2] مدحت صادق، **أدوات و التقنيات المصرفية**، دار غريب للطباعة والنشر، مصر، 2001، ص 35.

[3] سرمد كوكب ، **التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات**، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، 2011، ص 161 .

[4] عبد أحمد علي العامري، **إدارة الخطر والتأمين**، جامعة العلوم والتكنولوجيا للكتاب الجامعي، 2014، صنعاء، ص 17 .

[5] حمزة الشيخ الرشيد معتصم، **الاعتمادات المستندية ودورها في تقليل مخاطر التجارة الخارجية** ، ،رسالة ضمن متطلبات نيل الماجستير في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان 2014، ص 60.

1.مخاطر داخلية :

وهي المخاطر التي تتعلق بطبيعة المشروعات الخاصة بالاستيراد والتصدير وعناصر العمل داخل المشروع والتي تتمثل في:

- **المخاطر الناجمة عن العنصر البشري:** وهي أخطار تتعلق بصاحب العمل والعمال والمنفذين وتتجلى المخاطر المتعلقة بصاحب العمل إلى افتقاره للمواصفات الأساسية التي تؤهله للقيادة والإدارة خاصة وأن نجاح المشروع يتوقف بصورة أساسية على نجاح صاحب العمل في اتخاذ قرارات صحيحة وسليمة ومبنية على دقة ومعرفة واطلاعه على الأسواق المحلية والأجنبية مما تساعده على وضع التنبؤات الصحيحة، أما المخاطر المتعلقة لعمال المنفذين فإنها تكمن في عدم كفاءتهم وقدرتهم على تنفيذ الأعمال الموكلة لهم، وهذا يعود إلى عدم دقة اختيار الأشخاص المناسبين لتنفيذ الأعمال والوظائف ولمعالجة هذا النوع من الأخطار فإن الأمر يتطلب الاهتمام اختيار بعض الأفراد المناسبين وعمل البرامج التدريسية المناسبة.

- **التنظيم الإداري وكيفية التغلب عليها:** تظهر هذه الأخطار عند افتقار التنظيم الإداري للمشروع إلى القدرة اللازمة للتأقلم مع تغيرات وتطورات الأسواق التي يتعامل معها بسبب حاجة هذا المشروع إلى المرونة الكافة واللازمة مثل عدم منح أو تفويض المسؤولية عند تنفيذ أعمال المشروع السلطات اللازمة لاتخاذ قرارات معينة ضرورة الرجوع إلى الإدارة العليا التي يمكن أن تكون بعيدة عنهم وغير مدركة لأوضاع الأسواق الأجنبية لذا فإن الأمر يتطلب من المشروع الذي يعتمد على فروع في الخارج أن يتصف بدرجة معينة من المرونة عن هيكلة التنظيمي، وذلك للتكيف مع أوضاع ومستجدات الأسواق الخارجية.
- **المخاطر الخاصة بطريقة أداء العمل وتنفيذه في المشروع:** تتطلب طريقة العمل في المشروع ع عدد من الوظائف والمهمات أهمها وظيفتي الشراء والتخزين، واختيار البضاعة المناسبة، فكثير ما تكون السلطة مصدر هام للمخاطر التي يتعرض لها المشروع مثل تحديد مواصفات وجودة البضاعة المطلوبة أو تحديد كمية وقيمة البضاعة المناسبة، وفي هذه الحالة فإن على المشروع التغلب على هذه المشاكل ونتائجها خاصة وأن هذه المخاطر تزداد بزيادة عدد السلع التي يتعامل ا المشروع، لذا فإن المشروع قد يتجه إلى تخفيض عدد السلع التي تعمل على توفير الاختصاصات والكفاءات الفنية المناسبة القادرة على توصيف الخيارات المناسبة للتغلب على مثل هذه المشاكل، وأما لنسبة لمخاطر التخزين والتي تعتبر من أهم المعضلات التي تواجه العمل، والتي تؤدي إلى عدد من النتائج أهمها التلف والسرقة والتقادم من حيث الصلاحية والطراز، وانخفاض كمية وقيمة البضاعة أو اختلاف قيمة أسعار الصرف.

2.مخاطر خارجية:

1.2.مخاطر السوق : وتتمثل في: [1]

- **أخطار تتعلق بالجغرافيا:** و هي التي تنتج عن عجز المستورد أو المصدر عن اختيار أنسب وأفضل وسيلة لشحن البضائع التي تتناسب وطبيعة السلعة، والسرعة والظروف الخاصة بالسوق لأن من الصعوبة التغلب على هذا النوع من المخاطر بعد حدوثها وبالتالي التنبؤ ووضع الحلول المناسبة.

- **مخاطر تتعلق بالوقت:** وهي التي يمكن تلخيصها بعدم اختيار الوقت الأنسب للقيام بالعمل المحدد، وهي التي تنشأ عن اختيار أوقات شراء أو أوقات بيع غير مناسبة ومثل هذه الأخطار تهدد كيان المشروع ومركزة التنافس في الوقت كما تؤثر على بيع أرباح المشروع وأسعار البيع والقدرة على التفاوض وعلى عناصر التكاليف وهي أسعار الشراء.

- **مخاطر خاصة بالسوق والكمية المناسبة:** هذه المخاطر تبرز نتيجة عدم إتباع المشروع الأسس العلمية في تحديد الكمية المناسبة أو تحديد السياسات السليمة في تحديد الكمية المناسبة، فالشراء دفعة واحدة أو بكميات أكبر دون مراعاة الاعتبارات الأخرى سيؤثر على طبيعة عرض البضاعة الموجودة في السوق وبالتالي سيؤثر على الأسعار كما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التخزين ومخاطره أو الشراء بكميات أقل من الكمية المناسبة للطلب، يترتب عليه فقدان الشركة للعديد من فرص العرض والبيع والاستفادة من احتمالات انخفاض السعر في ذلك الوقت.

- **المخاطر المتعلقة بجودة البضاعة:** والجودة المناسبة هي التي تراعي الفرص من استخدامها أو بيعها والاعتبارات الأخرى السوقية والإنتاجية والاقتصادية، فاستيراد بضاعة بجودة أقل لا يرضى عنها السوق أو المستهلكين أو الموزع تترتب عليها مشاكل ومخاطر مختلفة ومتعددة.

2.2.المخاطر الناتجة عن العقد وتنفيذه: وتتمثل في:

-**مخاطر يتعرض لها المستورد:** وهي مخاطر متعلقة بإعداد البضائع موضع العقد وتجهيزها، فالمستورد يهمه لدرجة الأساسية بعد إجراء العقد والاتفاق على الشروط واستلام البضاعة المطلوبة والمطابقة لمشروع العقد فالمخاطر التي تظهر في هذه الناحية إما أن تكون مخاطر مكانية أو مخاطر زمانية، وأخرى تتعلق بالكمية المناسبة والجودة.

[1] حمزة الشيخ الرشيد معتصم، **الاعتمادات المستندية ودورها في تقليل مخاطر التجارة الخارجية**، دراسة ميدانية عينة من المصارف التجارية العاملة بالسودان، رسالة ضمن متطلبات نيل الماجستير في الاقتصاد، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان 2014، ص 60.

- **مخاطر يتعرض لها المصدر:** هذه المخاطر تتمثل بامتناع المشتري عن دفع كامل قيمة البضاعة المتفق عليها أو تنفيذ التزاماته الموجودة في العقد لأسباب تعود إلى المستورد نفسه وهي:

- رفض المشتري استلام البضاعة بعد أن تصل إلى بلده في هذه الحالة يضطر البائع إلى تخزين البضاعة وقد ينتظر حتى يتمكن من بيعها هذا إذا كانت البضاعة قابلة للتخزين.
- الامتناع عن دفع ثمن البضاعة بعد أن يقوم المشتري باستلام البضاعة إما لانخفاض سعرها عند استلامها أو بسبب عدم قدرة المشتري على الدفع نتيجة نقص إمكانياته

المالية أو عدم استلام البضاعة نهائيا والبائع يتحمل الخسارة في جميع الحالات.

3.2.الأخطار السياسية: وتبرز هذه المخاطر نتيجة الأحداث والإضرابات والشغب التي توجد في بلد المستورد أو المصدر، بحيث تعرقل المستورد من تنفيذ كامل التزاماته وكذلك المصدر بالرغم من رغبتهم في الالتزام في تنفيذ العقد.

4.2.مخاطر تقلبات سعر الصرف: وهي النتيجة المباشرة للنشاط التجاري الدولي للمؤسسة أما لبيع في الخارج (التصدير) لمنتجها أو أثناء شراء من الخارج (الاستيراد) للمواد الأولية أو المواد اللازمة في الإنتاج، وينتج أيضا عن العمليات المالية الدولية للمؤسسة من قروض بالعملة الصعبة أو عند الاستثمار في السوق المالية الدولية، ومنه نستخلص أن خطر سعر الصرف يتحدد في الفرق الموجود ما بين السعر المتفق عليه عند إبرام الصفقة والسعر الذي يصبح بعد التنفيذ، حيث أن هذا السعر محدد بعملة صعبة تخضع لمتغيرات السوق التي تؤثر عليه ولهذا ينشأ الخطر على الطرفين بالنسبة للمستورد في حالة زيادة سعر الصرف، وللمصدر في حالة نقصان سعر الصرف .[1]

5.2.خطر سعر الفائدة: ويهم العمليات المالية من استثمارات وقروض التي تلجأ إليها المؤسسة في السوق المالية الدولية.[2]

المطلب الثاني: ماهية الضمانات البنكية

أصبحت الضمانات البنكية الدولية من المعطيات الموضوعية والضرورية في المعاملات التجارية وطرفا هاما في التجارة الخارجية، فقد أوجدت نتيجة لحاجة المتعاملين للأمن وتفادي التنفيذ السيئ من طرف المورد

[1] رشيد شلالي، **تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية**، مرجع سبق ذكره، ص 89.

[2] simon Y. lautier morel C, **Finance Internationale**, 10éme édition, Editions ECONOMICA , France,2009 , p 849 et 850.

لالتزاماته التعاقدية، وكذا لاتخاذ الحيطة والحذر فيما يخص عدم الوفاء بالذمم، أو حتى تفادي المخاطر الناجمة عن بعد المسافة، تقلبات الصرف، واختلاف التنظيمات والقوانين المعمول بها في كل بلد .

أولا: تعريف الضمانات البنكية :

تعد الضمانات البنكية من الأدوات التي تساهم بشكل كبير في تعزيز الثقة بين الأطراف التجارية فيما يلي لدينا تعريفها:

لقد تعددت وتنوعت تعاريف الضمانات نذكر منها ما يلي :

- الضمان البنكي هو: عبارة عن تعهد يصدر من بنك بناءا على طلب عميل له (معطى الأمر) بدفع مبلغ معين أو قابل للتعيين لشخص آخر (المستفيد) دون قيد أ وشرط، إذا طلب منه ذلك خلال المدة المحددة في نص الضمان، ويوضع في هذا الأخير الغرض الذي صدر من أجله .[1]

-الضمان البنكي هو وثيقة تتضمن تعهد من طرف البنوك التي تتعهد بدفع المبالغ المستحقة في حالة عدم قدرة زبائنها المستوردين على تنفيذ تعهداتهم اتجاه المصدرين والهدف منه هو بعث الثقة بين المتعاملين التجاريين[2].

-الضمان هو التعهد المستقل من قبل البنك، يعني هذا التعهد أن الضامن يصبح ملزمًا بدفع مبلغ محدد في الضمان، شريطة الامتثال لشروط الضمان.[3]

- الضمان البنكي التزام موقع من قبل البنك لضمان تعويض المستفيد في حالة عدم الالتزام بالتزامات شريكه، الالتزام الذي يقدمه البنك هو ضمان شخصي يلتزم فيه بدفع نسبة محددة من العقد التجاري نيابة عن عميله البائع أو المشتري، مما سيتيح للمشتري أو البائع التعويض في حالة فشل الطرف المانح للأمر.[4]

من خلال التعاريف السابقة نوجز تعريف الضمانات البنكية في ما يلي :

- الضمان البنكي هو تعهد يصدره البنك بناءعلى طلب عميل له، ينص على تسديد البنك مبالغ هذا الأخير إذا لم يستطع تسديدها، أو تحويلها لحساب آخر.

---

[1] جمال عبد الخضر عبد الرحيم، **خطابات الضمان والاعتمادات الضامنة والكفالات في التشريع والقواعد الدولية واتفاقية الأمم المتحدة، اتحاد المصارف العربية**، الكويت، 1999، ص 29.

[2] بوسليماني صليحة، **تغطية أخطار تمويل التجارة الخارجية عن طريق الوساطة المالية**–دراسة حالة بنك الفالحة والتنمية الريفية ، رسالة ضمن متطلبات نيل الماجستير في علو م التسيير ،تخصص مالية المؤسسات ،جامعة الجزائر 3، 2012–2013 ، ص102.

[3] publication of nordea finance , **Bank garantes in international Trade**, 2010,p 07.

[4] Alain Cerles, « **le cautionnement et la banque** »,2004, Revue Banque Édition, P139.

- **ثانيا: أنواع الضمانات البنكية** : تصنف إلى صنفين: ضمانات شخصية وضمانات حقيقية، فالضمانات الشخصية تتضمن خطابات الضمان الكفالة والضمان الاحتياطي. أما الضمانات الحقيقية فتشتمل على الرهن الحيازي الرهن العقاري، ورهن المنقولات المعنوية .

1.الضمانات الحقيقية :

هي عبارة عن ضمانات ملموسة يمكن حجزها في حالة عدم تسديد المدين لدينه، كالعقارات والمنقولات وهذا ما يسمى بالرهن (Gage) وترتكز الضمانات الحقيقية على موضوع الشيء المقدم للضمان وتتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من السلع والتجهيزات العقارية ويصعب تحديدها هنا، ويعطي هذه الأشياء على سبيل الرهن،وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك من أجل ضمان استرداد القرض، ويمكن للبنك أن يقوم يبيع هذه الأشياء عند التأكد من استحالة استرداد القرض، وفي الواقع يمكن أن يشرع في عملية البيع من خلال خمسة عشر يوما ابتداء من تاريخ القيام بتبليغ عاد للمدين.[1]

1.1.أنواع الضمانات الحقيقية : [2]

أ.رهن المنقولات المعنوية : عدم تكوين هذه الأصناف من الرهون، بالإضافة إلى الشروط العامة للعقد، يعتمد على موافقة متباينة تختلف حسب بعض الشروط كما جاء في المادة 31 من القانون التجاري الجزائري، وأبرز هذه الأصناف:

- رهن الأوراق التجارية .
- رهن أسهم وحصص الشركاء .
- رهن الدين .

ب.الرهن الحيازي : في مجال الرهن الحيازي نجد أنفسنا أمام ثلاثة أنواع هي: الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز والرهن للمحل التجاري والرهن العقاري (الرسمي) :

- الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز: يسري هذا النوع على الأدوات والأثاث ومعدات التجهيز، ويجب على البنك قبل أن يقوم بالإجراءات القانونية الضرورية أن يتأكد من سلامة هذه التجهيزات، كما ينبغي

[1] الطاهر لطرش،تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره ، ص168 ، 169 .

[2] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكر، ص 170 .

عليه التأكد من أن البضاعة المرهونة غير قابلة للتلف وأن تكون قيمتها معرضة للتغيير بفعل تغيرات السعر وتتم الموافقة على الرهن الحيازي بواسطة عقد رسمي أوعر في يسجل برسم محدد.

- الرهن الحيازي للمحل التجاري: يتكون المحل التجاري من عنوان المحل التجاري والاسم التجاري والحق في الإجازة والزبائن والشهرة التجارية الأثاث والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية...الخ.
- الرهن العقاري (الرسمي): هو عبارة عن عقد يكسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقار للوفاء بدينه، ويمكن له بمقتضاه أن يستوفي دينه من ثمن ذلك العقار في أي يد كان ومتقدما في ذلك على الدائنين التاليين له في المرتبة وفي الحقيقة، لا يتم الرهن إلا على العقار الذي يستوفي بعض الشروط التي تعطي للرهن مضمونه الحقيقي فالعقار ينبغي أن يكون صالحا للتعامل فيه قابلا للبيع في المزاد العلني، كما يجب أن يكون معينا بدقة من حيث طبيعته وموقعه وذلك في عقد الرهن أوفي عقد رسمي لاحق وما لم تتوفر هذه الشروط فإن الرهن يكون باطل.

2.الضمانات الشخصية: وتتمثل في :

1.2.خطاب الضمان : خطاب الضمان تعهد مكتوب يصدر من البنك بناء على طلب شخص (يسمى الآمر) بدفع مبلغ معين أو قابل للتعيين لشخص آخر (يسمى المستفيد)، إذا طلب منه خلال المدة المعينة في الخطاب ودون اعتداد بأية معارضة. [1]

2.2.الكفالة: هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطيع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول آجال الاستحقاق، وعليه فإن الكفالة تتمثل في ضم ذمة البنك الكفيل إلى ذمة عميله في ضمان الوفاء بالتزام المكفول، فالبنك بقدرته المالية يستطيع أن يتدخل ليكفل أحد عملائه في مواجهة دائنيه.[2]

3.2.الضمان الاحتياطي : يعتبر الضمان الاحتياطي من بين الضمانات الشخصية على القروض، ويمكن تعريفه على أنه: التزام مكتوب من شخص معين يتعهد بموجبه على التسديد .[3]

بناءً على هذا التعريف، يُمكن استنتاج أن الضمان الاحتياطي يشكل نوعًا من أنواع الضمانات، ويتميز عنها بأنه ينطبق فقط على الديون المرتبطة بالأوراق التجارية. تُعبر الأوراق التجارية التي يُمكن أن يُطبَّق عليها هذا

[1] مصطفى كمال طه، **عمليات البنوك**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2005، ص8.

[2] الدبوسي السيد، أحمد مصطفى، **التحكيم في العمليات المصرفية بين الواقع والمأمول**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2015، ص 135.

[3] إبراهيم إسماعيل إبراهيم، **الضمان التجاري في الأوراق التجارية دراسة قانونية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999 ، ص 21.

النوع من الضمان عن ثلاثة أنواع: السند لأمر، والسفتجة، والشيكات، الهدف الأساسي من هذا الضمان هو ضمان استحقاق الورقة في تاريخ الاستحقاق بالتالي يمكن لهذا الضمان أن يتم تقديمه من قبل طرف ثالث أو حتى من الموقّعين على الورقة، ويُطلق على هذا الشخص الذي يُقدِّم الضمان بالاسم" ضامن الوفاء".

الشكل(1): مخطط يوضح أنواع الضمانات البنكية:

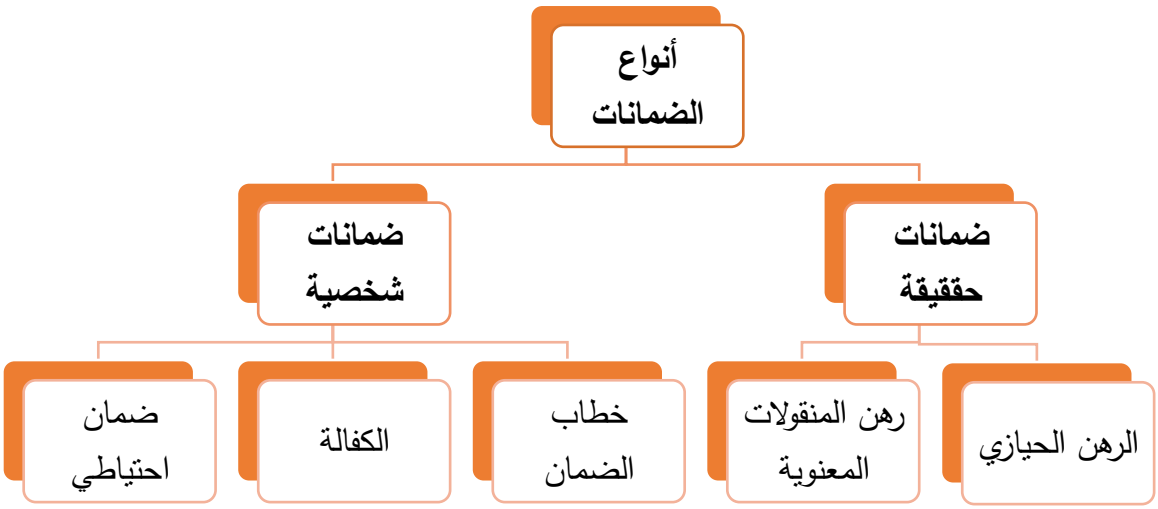

المصدر: من إعداد الطالبتين.

ثالثا: أهمية الضمانات البنكية :

تظهر أهمية الضمانات من خلال الخدمات التي توفرها للأطراف المشاركة في عمليات التجارة الخارجية، والتي تشمل جميع العناصر المتنوعة التي قد تواجه هؤلاء المتداولين وبالتالي، يتمثل دورها في :[1]

- حماية المعاملات التجارية من غش المتعاملين.
- تحقيق الأمان والثقة في المعاملات التجارية.
- الحماية من الأخطار والعراقيل التي يمكن أن تحدث.
- المساهمة في إنجاح واستمرار المعاملات التجارية الدولية.
- الضمان البنكي هو ائتمان بالنسبة للأطراف المتعاملة في التجارة الخارجية.

[1] متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2010، ص305.

المطلب الثالث: آلية سير الضمانات البنكية ومجالات استخدامها :

أولا: آلية سير الضمانات البنكية :

تم الاتفاق على إطار لتنظيم وتوحيد استخدام الضمانات البنكية، حيث يتم إدارتها من تاريخ إصدارها حتى تاريخ طلبها من المستفيد أو تحقيق الغرض المنشود، مع إمكانية التعديل والتبديل وفقًا لمتطلبات العمل.

فيما يلي توضيح لأهم مراحل عملية إدارة الضمانات البنكية الدولية : [1]

1.تحرير الطلب : يتم تحرير الطلب من طرف البنك الضامن، وهذا بعد استلامه للضمان المضاد وذلك بإرسال الآمر أو المصدر .

للوثائق وتقديمها للبنك وتتمثل في:

- وثيقة المتعهد أي L'engagement أن الآمر يعطي الحق لبنكه لقطع مبلغ الضمان من حسابه لصالح المستفيد، في حالة طلبه من طرف هذا الأخير.
- صورة مطابقة للعقد التجاري.
- لضمان المطلوب يتضمن هذه المعطيات : (نوع الضمان– تاريخ الصالحية–المستفيد).
- طلب ضمان من شركة التأمين لتغطية خطر الصرف.

2.تحرير نسخ الضمانات البنكية : عندما يتم تحرير ضمان بنكي، يقوم البنك المصدر بإعداد نسخة أصلية من الضمان ويحتفظ بها، يتم عادة تقديم نسخة أخرى من الضمان وهي عن عبارة عن صورة أو نسخة من النص الأصلي للضمان للزبون وفقا لأوامره، إذا كان الضمان غير مباشر (indirect Garantie) فإن البنك المصدر يصدر أوامر للمراسل الأجنبي (البنك الذي سيقدم الضمان للزبون النهائي) بتحرير نسخة من الضمان،هذه النسخة تحتوي على المعلومات والشروط على طلبه وتعليماته المحددة في الضمان الأصلي.

3.عمليات تتبع الضمان: يتم تحديد مدة الصالحية مباشرة عند انتهاء من وضع الضمان مع إمكانية تأجيلها لفترة أخرى، حيث يستطيع المستفيد من الضمان أن يطلب تمديد هذه المدة إلى ستة أشهر إضافة إلى مدة عقد الضمان، والتي تسمى بالمدة الإضافية، وشهر آخر من البنك الضامن يجب أن يتم طلب التمديد قبل انتهاء المدة الأصلية للضمان، وقد يتطلب ذلك معالجة إضافية وتحديث الوثائق والمعلومات المتعلقة بالضمان .

4.تكاليف العملية : قد تتباين التكاليف المتعلقة بعملية الضمان البنكي الدولي من بنك إلى آخر وتتأثر بعدة عوامل، بما في ذلك قيمة الضمان المطلوبة، وفترة صلاحيته، والمخاطر المرتبطة به، يمكن أن تشمل تكاليف إصدار الضمان البنكي الدولي العناصر التالية:

---

[1] بوكونة نورة ،**تمويل التجارة الخارجية في الجزائر** ، مرجع سبق ذكره ، ص130 .

1.4.1.نسبة الضمان : البنوك عادة تفرض نسبة مئوية على المبلغ المطلوب للضمان كرسوم إصدار، على سبيل المثال، إذا كانت نسبة الضمان 1 ٪ وكان المبلغ المطلوب 100 دولار، ستكون تكلفة إصدار الضمان 1,000دولار.

2.4.1.فترة الضمان : تكون هناك رسوم إضافية إذا استمرت فترة الضمان لفترة طويلة، عادة ما تحسب هذه الرسوم كنسبة صغيرة من المبلغ المطلوب على أساس سنوي .

3.4.1.تكاليف الإجراءات الإدارية : قد يتم تحميل تكاليف إضافية الإجراءات الإدارية المتعلقة بإصدار الضمان، مثل تكاليف التقييم المالي وإعداد الوثائق.

5.احتياطات البائع اللازمة : والتي تتمثل في مجموعة من التدابير نذكر منها ما يلي :

-الضمان يجب أن يشمل تعويض كل ما هو عاطل تصليح السلع المباعة، تغيير السلع .

- شروط استعمال الضمان كتحديد المدة ووسائل إعلان المصدر.

-انقضاء الضمان.

-الإعفاء من الضمان والذي يمكن أن يكون حاصل مجموعة من الأخطاء كأخطاء الاستعمال أو الصيانة وأخطار العمل والإتلاف.

6.تغيرات مبلغ الضمان : إن مبلغ الضمان يمكن أن تحل عليه تعديلات في بعض الحالات أو بالارتفاع وهذا يتوقف على عنصر الزمن بطبيعة الحال، والارتفاع يكون من جراء ارتفاع مبلغ العقد ويكون هذا بموافقة المستفيد أما الانخفاض فيكون تدريجيا بتنفيذ التزامات الآمر أو رفع اليد الجزئي مع تقديم الأعمال، وذلك بطلب من المستفيد.[1]

يمكن أن يتم التخلي عن ضمان استرجاع الضمان وضمان التنفيذ الجيد بنسبة 50% عند استلام التمويل. ينتهي صلاحية عقد الضمان برفع اليد بالكامل وإزالة المبلغ المضمون، وقد يتم رفع اليد جزئيًا مما يؤدي إلى تقليل قيمته ويتم ذلك باتفاق من الأطراف المتعاقدين، وعادة ما تحدث مشاكل فيما يتعلق برفع اليد بسبب عدم وعي المتعاملين بأن الضمان يصبح باطلاً بعد تاريخ معين.

[1]بوكونة نورة ، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر** ، رسالة ضمن متطلبات نيل الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي جامعة الجزائر 3، 2012، ص 131 .

7.وضع الضمان البنكي قيد التنفيذ : وضع الضمان حيز التنفيذ يعني التزام البنوك الضامنة المضادة بالدفع عند أول طلب دون أي اعتراض، وعمومًا يحدث وضع الضمان البنكي قيد التنفيذ نتيجة لعدة أسباب منها:

- عدم وضوح تحرير نص اتفاقية الضمان : إذا كان نص اتفاقية الضمان غير واضح أ وغير دقيق قد يؤدي ذلك إلى تنفيذ الضمان، قد تكون هناك ثغرات أو تفسيرات مختلفة للشروط والمتطلبات المحددة في الضمان، مما يسمح للمستفيد بالمطالبة بتنفيذه.
- عدم التنفيذ الجيد والكامل من طرف المصدر: إذا لم يقم المصدر للضمان بتنفيذ التزاماته المحددة في الضمان بشكل صحيح وكامل، فقد يتم تنفيذ الضمان لصالح المستفيد قد يشمل ذلك عدم دفع المبلغ المطلوب أو عدم تنفيذ الإجراءات أو الالتزامات الأخرى المحددة في الضمان.

ثانيا: مجالات استخدام الضمانات البنكية الدولية :

تستخدم الضمانات البنكية الدولية في المجالات الآتية :

1.مجال المناقصات والمزيدات : كون الضمان في هذه الحالة متعلق بمبدأ العمل لضمان عدم تهرب المقاول عن تأدية مهامه،أي في حالة فوزه بالعرض المعلن عنه، فقد يكون متعلق بإتمام العمل لضمان تنفيذ العقد طبقا للشروط المحددة في العقد.

2.مجال التجارة الخارجية :

تُستخدم الضمانات في عدة مجالات داخل مجال التجارة الخارجية:

1.2.الملاحة : ضمان مستند الشحن في حالة وجوده أو فقدانه فعندئذ يكون تسليم البضاعة لمن لديه المستندات التي تثبت أن البضاعة ملكه، ولكن بعد أن يقدم رسالة ضمان مصرفي.

2.2.الجمارك : ضمان إعادة سيارة تجهيزات أو مجوهرات...الخ، وضمان إعادة تصدير البضاعة والأدوات المستعملة، أي ضمان تسليم الآلات العابرة للاقتصاد ويزداد الطلب على الضمانات كلما قلت الثقة بين المتعاملين .

كما لا تستخدم رسالة الضمان المصرفي كثيرا بين المؤسسات للقطاع العام باعتبار أنها ملك للدولة عكس الحال بالنسبة لشركات القطاع الخاص، وقد تقوم البنوك بإصدار خطابات الضمان لصالح المستفيد يقيم بالخارج في هذه الحالة يتطلب الأمر في معظم البلدان الحصول على إذن من سلطة مراقبة التحويل الخارجي باعتبار أنه قد يترتب عليه خروج عملة صعبة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع الضمانات البنكية ودورها في ترقية التجارة الخارجية، تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف في ما بينها وكيفية الاستفادة منها.

المطلب الأول: دراسات سابقة باللغة العربية

أولا: دراسة قاسيمي آسيا .

بعنوان"**تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك**"،**دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري – البويرة** – رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، السنة الدراسية 2008-2009 .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف بآليات وأدوات إدارة الأخطار في نوع المستجدات البنكية من اجل المعرفة الجيدة لنطاق العمل المالي والمصرفي، والتقنيات المتقدمة في عالم اليوم في سبيل إدارة هذه المخاطر والسيطرة عليها والسعي للإجابة عن الأسئلة المطروحة واختبار صحة الفرضيات، وتسعى الدراسة أيضا إلى محاولة معرفة مختلف الجوانب المتعلقة بالضمانات والكشف عن المشاكل التي تواجهه واستنباط الحلول للتقليل من آثارها.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : أن سلامة القطاع المصرفي لا تقوم بالضرورة على أسس محاسبية ومعدلات رياضية فحسب، فالخلفيات السياسية والاقتصادية والقانونية ونزاهة المديرين، والاستعمال السليم للصلاحيات المعطاة لهم هي التي تحدد استمرارية القطاع لا نكسته، كما أن البنوك الجزائرية بنوك صغيرة ومتواضعة، ولا تؤدي أدوار فعالة في الخدمات المصرفية، مما جعلها في حالة عدم القدرة على المقاومة والمنافسة ويعرضها للانهيار.

ثانيا: دراسة شيحة خميسي .

بعنوان" **تغطية أخطار تمويل التجارة الخارجية عن طريق الوساطة المالية** "رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص علوم التسيير فرع مالية المؤسسات، جامعة الجزائر، السنة الدراسية 2012-2013 .

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تطور التجارة الخارجية وكذا الوساطة المالية في تمويل التجارة الخارجية من خلال تقديم الجهاز المصرفي الجزائري وكذا التطرق إلى ماهية الوساطة وأسباب قيامها وكذا أهم أنواعها

إضافة إلى تركيز المذكرة على شق كبير فيما يخص الأخطار المصاحبة لتمويل التجارة الخارجية وطرق تغطيتها عن طريق الوساطة المالية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الأخطار هي ظواهر وأحداث تهدد إنجاز الأهداف وقد تؤثر سلبا على استمرارية المؤسسة الهادفة إلى تحقيق رسالتها، كما أدرج درجة الخطر التي يتعرض لها احد إطراف التجارة التي تتناسب عكسيا مع درجة الخطر التي يتعرض لها الآخر، فطريقة السداد التي تعرض المصدر لدرجة خطر مرتفعة تنطوي هي ذاتها على درجة خطر منخفضة للمستورد والعكس صحيح .

ثالثا: دراسة نورة بوكونة.

بعنوان" **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر** "رسالة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، السنة الدراسية 2011-2012.

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة موضوع تمويل التجارة الخارجية في الجزائر مع الإشارة إلى الضمانات البنكية، كما درست أنواع الضمانات البنكية لكن بطرق مختلفة وكيفية التعامل بها من طرف البنوك دون ذكر كيفية سير عملها .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أنه لابد من إرفاق الضمان البنكي في عمليات تمويل التجارة الخارجية بعيدا عن المخاطر المحتملة والغير متوقعة .

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

أولا: دراسة reda postolache

"**les guaranties bancairedans le commerce international**:"these de doctorat , faculté de comptabilité et informatique de gestionbucarest, 2005

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة التنظيم القانوني المطبق بمختلف الضمانات البنكية من خلال تحليل الطبيعة والعلاقة القانونية بين مختلف الأطراف الداخلية .

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن اختلاف وتعدد الضمانات منها الضمانات البنكية الناتجة عن اختلاف قوانين التشريع بين الدول الذي يسبب النزاع في معظم الحالات بين الأطراف حول القانون المطبق، مع أن قانون البنك الضامن أو الضامن المضاد يختلف عن قانون العقد التجاري، كما ركزت هذه الدراسة على الجانب القانوني للضمانات ولم تعالج كيفية التعامل به من طرف البنك .

ثانيا: koffi gnofam :

بعنوان : les suretés et les garanties du crédit dans la loi de sauvegarde des entreprises en difficulté , Thèse de doctorat en droit privé et science criminelles, Université de paris 8, 2012.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة و تحليل موضوع الكفالات و الضمانات البنكية في القانون الخاص.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أنه لابد من وجود ضمانات وكفالات بنكية، تضمن السير الحسن للإجراءات الائتمانية بين الشركات ومدينيها كما أنها تنظمها وتسعى غلى وقايتها من المخاطر، كمخاطر العسر المالي ومخاطر عدم السداد، كما تضمنت هذه المذكرة أهم التشريعات التي جاء بها القانون الفرنسي في 23 مارس 2006، فيما يخص مجال الضمانات البنكية.

ثالثا:.M Sc (2014) Aleksander Lukic:

بعنوان: THE ROLE AND IMPORTANCE OF BANK DEMAND GUARANTEES IN INTERNATIONAL TRADE.

تؤكد الدراسة على الحاجة لاستخدام الضمانات المصرفية كأدوات لمدفوعات الضمان . نظر للتطورات السريعة والمتسارعة في مجال التجارة الخارجية، بحيث يعد الضمان المصرفي أحد أكثر أدوات الأمان استخدام في الأعمال التجارية الدولية الضمان المصرفي يعني الراحة، التي يقدمها البنك المصدر، لتغطية الخسائر أو الأضرار إذا فشل العميل في استكمال شروط الاتفاقية أو الامتثال لها من خلال إصدار الضمان، يضمن البنك المصدر دفع مبلغ معين من المال للمستفيد في حالة عدم تنفيذ عقد معين وفقا للشروط والأحكام الواردة في العقد.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: يوفر ضمان الطلب مزايا كبيرة. كما أنها وسيلة أكثر ملائمة من الأوراق المالية الحقيقية، لأنها لا تستخدم موارد مادية معينة، ولا تحد من معدل دورانها لتزويد المستحقات بضمان بنكي يعني حماية المصالح الاقتصادية للدائن إلى أقصى حد ممكن من مخاطر عدم تنفيذ العقد.

المطلب الثالث: المقارنة بين دراستنا و الدراسات السابقة.

في الجدول التالي سنتطرق إلى مقارنة بين دارستنا والدراسات السابقة باللغة العربية.

الجدول(1): المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة العربية.

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
قاسيمي آسيا، 2009	التركيز على متغير الضمانات .	التركيز على أدوات إدارة المخاطر في نوع المستجدات البنكية.	أن سلامة القطاع المصرفي لا تقوم بالضرورة على أسس محاسبية فقط.
شيحة خميسي 2012-2013	التركيز على متغير التجارة الخارجية وتطورها.	التركيز على الوساطة المالية و الأخطار المصاحبة لتمويل التجارة الخارجية وطرق تغطيتها.	الإستفادة كانت من خلال إثراء الجانب النظري.
نورة بوكونة 2001-2012	التركيز على متغير التجارة الخارجية وتمويلها	عدم ذكر عملية سير الضمانات البنكية.	كيفية التعامل بالضمانات من طرف البنوك.

المصدر: من إعداد الطالبتين

في الجدول التالي سنتطرق إلى مقارنة بين دارستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية:

الجدول (02): المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية.

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
Postalache reda 2005	التشابه في التركيز على متغير الضمانات البنكية.	الاختلاف كان في إدراج القوانين والتشريعات المطبقة بمختلف الضمانات البنكية.	الاستفادة كانت أن اختلاف وتعدد الضمانات باختلاف قوانين التشريع بين الدول.
koffi gnofam 2012	التشابه في التركيز على متغير الضمانات البنكية وأنواعها.	الاختلاف كان من خلال التركيز على الضمانات البنكية ضمن القانون الخاص	الاستفادة كانت من خلال التعرف على التشريعات التي جاء بها القانون الفرنسي فيما يخص

			الضمانات البنكية.
M. SC Aleksander Lukic2014	التشابه من خلال التركيز على أهمية الضمانات البنكية في التجارة الخارجية.	كان الاختلاف من خلال الجانب التطبيقي.	الاستفادة كانت من خلال كيفية حماية المصالح الاقتصادية للدائن إلى أقصى حد ممكن من مخاطر عدم تنفيذ العقد.

المصدر:من إعداد الطالبتين.

خلاصة الفصل الأول:

تم التوصل من خلال هذا الفصل إلى معرفة أهمية وأسباب قيام التجارة الخارجية والتطرق إلى تقنيات تمويل التجارة الخارجية التي تستخدم في عملية الاستيراد، كما علمنا أنه يجب الحذر في عمليات التجارة الخارجية لأن أي نشاط تجاري لا يخلو من المخاطر، لذلك يعد استخدام الضمانات البنكية أمرا بالغ الأهمية لبناء الثقة بين الأطراف التجارية مع مراجعة عقودهم والتركيز على البنود المتعلقة بالضمانات وخاصة الضمانات البنكية فهي الوسيلة الأساسية لحماية الأطراف التجارية والتقليل من المخاطر.

الفصل الثاني:

دراسة حالة ببنك القرض الشعبي الجزائري –

وكالة برج بوعريريج –

تمهيد:

بعد أن تم التطرق في الفصل السابق إلى مختلف آليات تمويل التجارة الخارجية وأهم الضمانات البنكية الدولية التي تقدم من طرف البنوك، يعتبر القرض الشعبي الجزائري من البنوك المتخصصة في عمليات التجارة الخارجية فهو يعتبر وسيط بين المستورد و المصدر في التجارة الخارجية من خلال تسهيل عمليات الدفع وتمويل الأموال من حساب المستورد إلى حساب المصدر.

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى دراسة حالة تطبيقية بالبنك القرض الشعبي الجزائري الوكالة برج بوعريريج، أين سيتم التعرف على البنك محل الدراسة بصفة عامة ثم التطرق إلى دراسة تطبيقية على مستوى وكالة برج بوعريريج و لهذا قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول: تقديم عام لبنك القرض الشعبي الجزائري –وكالة برج بوعريريج –

المبحث الثاني: عملية معالجة الضمانات البنكية في بنك القرض الشعبي الجزائري –وكالة برج بوعريريج –

المبحث الأول: تقديم عام لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ببرج بوعريريج

بنك القرض الشعبي من أهم البنوك العمومية في الجزائر، التي تم بكل التطورات الجديدة في مجال الخدمات المصرفية، وفي هذا المبحث سيتم التعرف أولا على البنك الأم وتعرف على بعض خدماته، والتعريف أيضا بوكالة برج بوعريريج التي هي محل الدراسة والوظائف التي تقوم بها.

المطلب الأول: مفهوم بنك القرض الشعبي الجزائري وخدماته.

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري في 14 ماي 1966، وهو ثاني بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر، وقد تأسس على أنقاض لقرض الشعبي للجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة، والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، ثم اندمجت في بعد ذلك ثلاثة بنوك أجنبية أخرى هي: شركة مارسيليا للقرض والمؤسسة الفرنسي للقرض والبنك، وأخيرا البنك المختلط الجزائر–مصر– والقرض الشعبي الجزائري مثل البنك الوطني الجزائري يقوم بجميع الودائع باعتباره بنكا تجاريا .

ويقوم مانح الاعتماد بمنح القروض القصيرة، وابتداء من 1971 أصبح يقوم بمنح القروض متوسطة وطويلة الأجل أيضا، وتبعا لمبدأ التخصص البنكي، فقد تكفل القرض الشعبي الجزائري بمنح القروض للقطاع الحرفي، والفنادق والقطاع السياحي بصفة عامة وكذلك قطاع الصيد والتعاونيات غير الفلاحية والمهن الحرة وبعد الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي في الجزائر تمت إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري لينبثق عنه بنك التنمية المحلية سنة 1985 وتحول إليه 40 وكالة و550 موظفا و8900 حسابا من حسابات عملائه.

اعتمد القرض الشعبي الجزائري على أسلوب فعال في خدماته مع للزبائن والشركاء من استقبال المواطنين وإعطاء تسهيلات لفتح الحساب الشخصي ففي الوقت الحالي قرض الشعبي الجزائري صحة مالية دائمة في مجال التجهيزات والصناعة والتعاونيات التي تقام مع البنوك الداخلية، فهو بنك لا طالما اعتمد على استراتيجية معينة، لديه قاعدة قوية في التقدم والازدهار لشبكة معتمدة على المعلومات المتقدمة.

سجل القرض الشعبي الجزائري طيلة السنين الفارطة دخول قوي للمجال الاقتصادي، وهذا لتعدد الوكالات وتعدد الزبائن والاشتراكات القرض الشعبي الجزائري هو عبارة عن مؤسسة مالية تابعة للمديرية العامة الكائن مقرها بالجزائر العاصمة والتي كان يقدر رأس مالها ب 29000.000.000 دج، أما في الوقت الحالي فيقدر ب 48000.000.000من أهم خدمات بنك الشعبي الجزائري مايلي[1] :

[1]مقابلة مع رئيس مصلحة التجارة الخارجة ،ببنك القرض الشعبي الجزائري وكالة –برج بوعريريج–، يوم 23 أفريل 2024.

- فتح مختلف الحسابات للزبائن وتخليص صكوك بأمر المعني أو بأمر الآخرين.
- التحويلات المصرفية .
- الخدمات المتعلقة بالدفع والتحصيل فيما يخص التعاملات الخارجية.
- خدمة كراء الخزائن الحديد.

يعتمد بنك القرض الشعبي الجزائري في توزيع خدماته المصرفية على التوزيع المباشر كامل التراب الوطني بهدف الوصول إلى اكبر عدد من الزبائن أيضا.

وضع البنك تحت تصرف زبائنه نظام توزيع الكتروني وذلك عن طريق الموزعات الآليات للأوراق النقدية أو عن طريق الشبابيك الآلية للأوراق النقدية كما يوفر أيضا خدمات مصرفية عبر الهاتف.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري.

البنك القرض الشعبي الجزائري هيكل تنظيمي كأي بنك يحدد العلاقات بين الأفراد المكونة له والسير الحسن لنشاطه وفقا لما يوضحه الهيكل الموالي: [1]

الشكل (2): الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي

المصدر : وثائق من البنك القرض الشعبي الجزائري وكالة برج بوعريريج

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة التجارة الخارجة ،ببنك القرض الشعبي الجزائري وكالة –برج بوعريريج–، يوم 23 أفريل 2024.

يضم الهيكل التنظيمي ما يلي :

أولا: المديرية العامة:

يترأسها المدير العام الذي يعتبر بمثابة عضو مركزي يقوم بجميع العمليات الربط والمراقبة والتسيير بصفة عامة ويصدر القرارات والأوامر،كما يعمل على تطبيق إستراتيجية البنك وتنفيذ المخططات، ومراقبته وإلى جانب الرئيس العام تضم المديرية العامة هيئة استشارية ومفتشية عامة إضافة إلى خلية مراجعة، كما تضم خمس مديريات مساعدة تعمل إلى جانب المديرية العامة .

ثانيا: المديرية العام المساعدة:

وهي مديريات مساعدة للمديرية العامة كل منها متخصصة في مجال ما وتنقسم إلى:

1-**المديرية الأمل المساعدة للالتزامات:**

وهي مديرية متخصصة في أعمال القروض وما يتبعها من نزاعات قانونية، كما تقوم بالتمويل القانوني للمؤسسات الوطنية .

2-**المديرية العامة المساعدة للتنمية:**

تسهر على تحسين وتنمية هياكل البنك وتطوير نمط التشغيل وتنظيميه، وتكون كعضو أساسي في إعداد المخططات نمو البنك ودراستها، دراسة ميزانية البنك ومراقبتها، وهي المديرية المكلفة بمراكز الإعلام الآلي وتنمية نظام المعلومات بشكل عام وتسيره ودراسة أيضا المشاريع الفروع الجديدة .

3-**المديرية العامة المساعدة للأعمال الدولية :**

ومهمتها تتمثل في تمويل الخارجي وتسيير عملية الصرف، وتسعى لتنمية العلاقات مع المنضمات المالية الدولية كما تشارك في ترقية الصادرات الوطنية وتفاوض من اجل الضمانات البنكية الدولية، وتقوم أيضا بتمويل التجارة الخارجية .

4- المديرية العامة المساعدة للاستغلال :

هدفها الأساسي هو تطوير النشاط التجاري للبنك وتنشيط الرابط ومراقبة تسيير شبكة الاستغلال، كما تشارك في إعداد مخطط التنمية وتوسيع شبكة الاستغلال وتقوم بدراسة السوق وتطور المنتجات وتحسين نوعية الخدمات وتشارك أيضا في تحديد الأهداف التجارية للبنك وفي إعداد ميزانية الاستغلال .

5- المديرية العامة للإدارة والوسائل:

من مهام هذه المديرية تحضير سياسة الموارد البشرية ومخطط التشغيل،التكوين المستخدمين كما أنها مكلفة بالوسائل والتجهيزات التقنية، وتضع خطط لصيانتها وتطويرها كما تخصص هذه المديرية إجراءات لمحاسبة البنكية، وهي المكلفة بعمليات الطباعة وحفظ الأرشيف .

المطلب الثالث: التعريف ببنك القرض الشعبي الجزائري –وكالة برج بوعريريج –

1- التعريف بالوكالة :

بمقتضى المرسوم رقم 03/98 الصادر في 1995/07/10 والذي يعني إعادة تنظيم شبكة استغلال البنك من خلاله هيكله القاعدي و هي الوكالة انشأت وكالة القرض الشعبي الجزائري ببرج بوعريريج سنة 1984 تحت اسم CFCB ثم تحولت سنة 1966 إلى CPA. و تعتبر الوكالة رقم 309 واحدة من بين الوكالات التابعة لمديرية الجهوية بسطيف وتحتل الوكالة موقعا استراتيجيا في وسط المدينة بساحة هواري بومدين .

2- الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري وكالة برج بوعريريج :

يرأس القرض الشعبي الجزائري مجلس الإدارة الذي يتكون من الرئيس أعضاء المجلس، الإدارة العامة وممثلي العمال، و الشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري وكالة برج بوعريريج.

الشكل (3):الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري –وكالة برج بوعريريج –

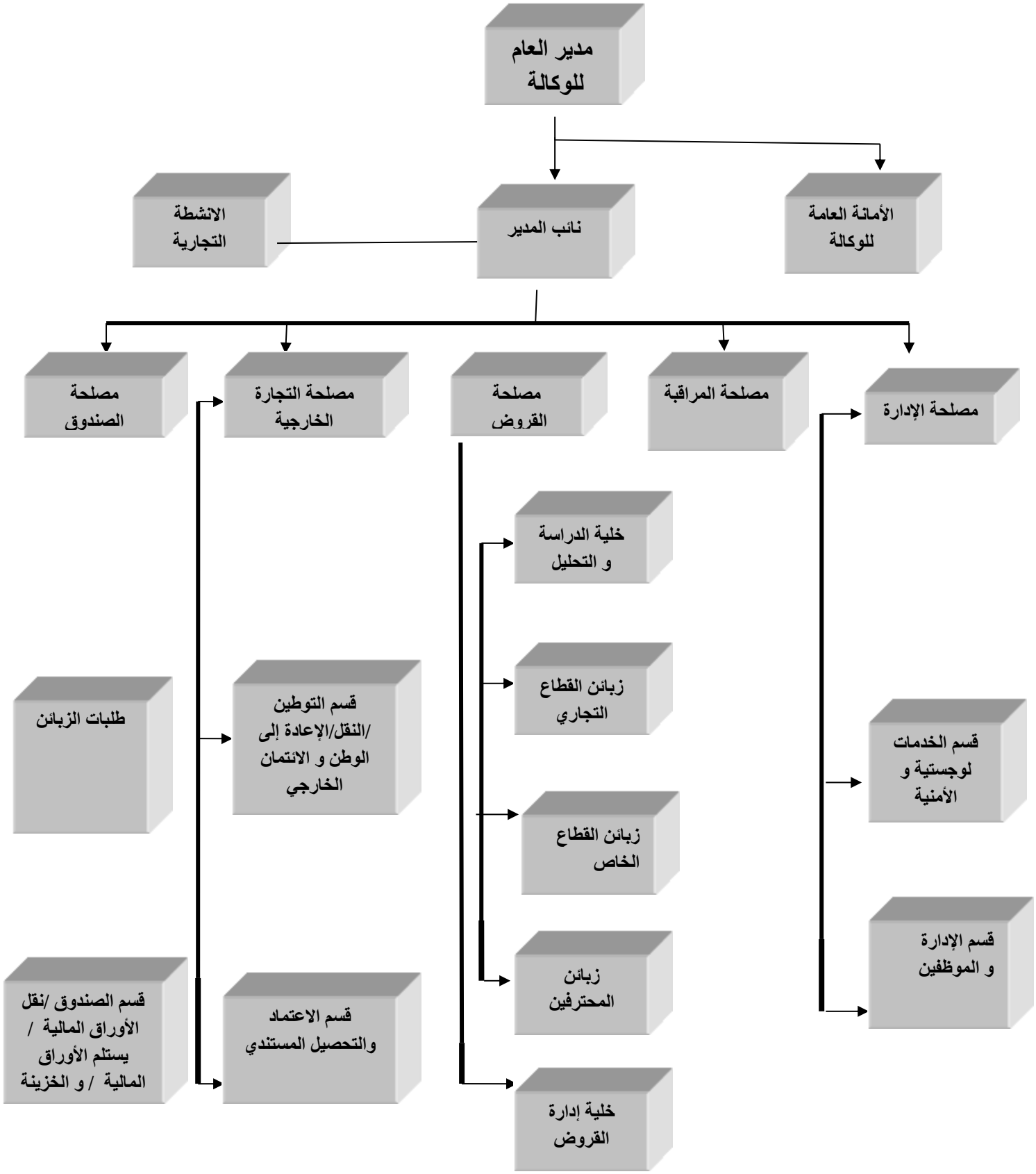

المصدر : وثائق من البنك القرض الشعبي الجزائري وكالة برج بوعريريج.

لضمان السير الحسن لنشاط الوكالة فهي مقسمة إلى المصالح التالية: مصلحة المراقبة، المصلحة الإدارية، مصلحة عمليات الصندوق بالدينار والعملات الصعبة، مصلحة العمليات التجارية الخارجية، مصلحة القروض.

ضم الهيكل التنظيمي مايلي:

1- **مدير الوكالة:** يعتبر الممثل الرئيسي للوكالة القرض الشعبي الجزائري وله صلاحيات عديدة حيث انه ومن خلال تصريح يتم قبول أو رفض القروض المطلوبة من البنك، ومن صلاحياته أيضا تحمل مسؤولية إبرام توقيع كل الاتفاقيات والعقود و مختلف الوثائق ومن مهامه أيضا مراقبة جميع المصالح التابعة للوكالة و كذلك يقدم تقريرا دوريا للمديرية العامة عن انجاز الأعمال والبرامج المتعلقة بالبنك .

2- **السكرتارية (الأمانة العامة):**من مهامها تسهيل أعمال مدير الوكالة والذي بدوره يتدخل في شؤون سيرها وتنظيمها، كما تقوم باستقبال الزبائن طالبين القروض أو الحصول على خدمات بنكية إضافة إلى استقبال و الرد على المكلمات الهاتفية والفاكس كل الاتصالات المتعلقة بالبنك .

3- **نائب المدير:** يقوم بمساعدة المدير في جميع أعماله بتقريب وينوبه في غيابه .

4- **مصلحة الإدارة :** تقوم الإدارة بالإشراف على قسمين هما :

- **قسم المستخدمين :** يهتم هذا القسم بشؤون العمال في حالة التوظيف والترقية ،حيث يشرف على تحديد الأجور والرواتب والعلاوات والحوافز الخاصة بهم، كما يقوم بمراقبة العمال وتسجيل غيابهم إضافة إلى ذلك يقوم بوضع برامج خاصة بتدريب العمال .
- **قسم المنازعات و الشؤون القانونية :** يقوم بمتابعة الحالات المتنازع فيها دراسة الشكاوي وطلبات تحصيل الحقوق كذلك من مهامه قسم المنازعات والشؤون القانونية بتعيين المحامين الذين يقومون بتمثيل البنك أمام المحاكم والمتابعة في تنفيذ الأحكام إذا استلزم الأمر بذلك .

5- **مصلحة الصندوق:** تقوم هذه المصلحة بالإشراف على قسم الودائع وقسم الدفع والقبض .

* **قسم الودائع :** يقوم هذا القسم بخدمات فتح الحسابات حيث يقوم باستلام الطلبات وتحديد نوعها كما يقوم بمتابعة حركة الحساب من عمليات السحب والإيداع لصالح المودعين .

***قسم الدفع و القبض:** يقوم هذا القسم بتحصيل الشيكات واستلام الأموال التي يدفعها الزبائن في حسابهم من جهة، ومن جهة أخرى يقوم بتسليم الأموال عند طلبها حسب الإجراءات المعتمدة من قبل المدير، وهذه العمليات يقوم بها قسم الصندوق بالعملتين الصعبة والوطنية، كم يشرف على قسم الدفع والقبض رئيس قسم ويساعده في مهمته موظفون آخرون كما يوجد بها أمين الصندوق.

6- **مصلحة القروض:** وتقوم هذه المصلحة تنفيذ الإجراءات والتعليمات المتعلقة بشؤون القروض وفق للمبادئ المتعمدة من قبل الإدارة، وتقوم باستقبال العملاء و البحث في طلباتهم، وإعداد مذكرات اللازمة كما تضم هذه المصلحة كل من أمانة الالتزامات وخلية تسمى بخلية الدراسات والتحليل حيث تقوم هذه الأخيرة بدراسة طلبات القروض المقبولة، تتطلب دراسة ملف القرض على مستوى الوكالة على الأقل شهرا كاملا، كما تقوم الخلية بمتابعة مراحل التي تمر بها القروض حتى تحصيله في الحدود القوانين الملزمة .

7- **مصلحة المحاسبة و المراقبة:** وتقوم المصلحة الحسابية بالإشراف على قسم المحاسبة وقسم المراقبة .

- **قسم المحاسبة** : يقوم بتسجيل جميع العمليات الحسابية اليومية التي يقوم بها البنك في جميع أقسامه ويقوم أيضا بإعداد الميزانية الختامية و تليها المراجعة الدقيقة لحساب البنك وكشف الأخطاء لعدم الوقوع في المشاكل كما يشرف على النفقات العامة في الوكالة والتامين وتوزيع التكاليف .
- **قسم المراقبة:** يقوم هذا القسم بمراقبة تسيير العمليات داخل البنك ومدى الالتزام في تطبيق القوانين الداخلية للبنك وكذلك مراقبة القروض الممنوحة ومتابعتها إلى تاريخ استحقاقها كما يقوم بالمراقبة الدورية للأعمال الوكالة ومدى مطابقتها للقوانين والتعليمات الصادرة من الجهات العليا كما تساعد المدير في اتخاذ القرارات من خلال التقرير التي توجه إليه عن مدى دقة وانتظام البنك وعن وجود مشاكل إدارية وكل من هذا من اجل تحقيق أهداف وسياسة البنك .

8- **مصلحة التجارة الخارجية** :تقوم هذه المصلحة بتسيير جميع خدمات التجارة الخارجية بين المتعاملين الزائرين والأجانب وكذلك عمليات التصدير والاستيراد والتحويلات إلى الخارج وعملية التوطين المعرفي وفتح الاعتمادات المستندية وتضم هذه المصلحة ثلاث أقسام: قسم التحصيل المستندي والاعتماد المستندي، قسم التحويلات الحرة والمباشرة، قسم تسيير العقود ويشرف على هذه المصلحة رئيسا الذي يقوم بمهم السير الحسن و دراسة ملفات القروض المستندية.

المبحث الثاني: عملية معالجة الضمانات البنكية في بنك القرض الشعبي الجزائري –وكالة برج بوعريريج–

قبل أن نتطرق إلى معرفة مختلف أنواع الضمانات البنكية التي يمنحها البنك وتوضيح مراحل سير عملية الضمانات البنكية الدولية تجدر الإشارة أن عملية معالجة الضمانات البنكية تتم على مستوى المديرية المركزية بالجزائر العاصمة .

المطلب الأول: الضمانات البنكية التي يمنحها بنك القرض الشعبي الجزائري –وكالة برج بوعريريج–

تتمثل الضمانات البنكية التي يمنحها بنك القرض الشعبي الجزائري فيما يلي :[1]

أولا: ضمان استرجاع التسبيق :

يضمن المستورد تعويض كل جزء من التسبيق الذي دفعه بحكم قيامه بمعاملة تجارية خارجية، وفي حالة ما لم يحترم المصدر التزاماته التعاقدية، وتتراوح قيمة الضمان ما بين 5 إلى 15 % من قيمة العقد التجاري فهي عامة لا تتجاوز 15% إلا إذا تم موافقة بنك الجزائر مسبقا .

ثانيا: ضمان حسن التنفيذ :

هذا الضمان لا يتجاوز 10% من مبلغ العقد، يضمن للمشتري حقه في مبلغ التعويض المحدد مسبقا في العقد في حالة ما إذا لم يكن هذا الأخير راضي عن أداء التزاماته .

ثالثا: ضمان المناقصة :

يطلب هذا الضمان للمشاركة في المناقصات الدولة حيث يلزم معلن المناقصة من المقاولين الراغبين في المشاركة ضمان تعهدي صادر من البنك يوفر له تعويضا في حالة ما إذا لم يوفي المقاول الفائز التزاماته في حالة سحب احد المقاولين لعرضه قبل أن ترسى المناقصة على احدهم أي فترة معينة العروض مقدمة من طرفهم كذلك في حالة رفض و المثول الفائز إمضاء العقد أو عدم قبول لتقديم الضمانات المتفق عليها، هذا الضمان لا يتجاوز 5% من قيمة العرض و يدخل حيز التطبيق اعتبارا من تاريخ فتح ملفات العروض بحيث تتحدد مدة صلاحيته ب 6 أشهر ابتداء من هذا التاريخ .

رابعا: ضمان قبول المؤقت:

يتوجه هذا الضمان للمؤسسات الأجنبية التي ترغب في الاستثمار في خارج بلدها الأصلي فهي تضطر في اغلب الحالات لاستيراد آلاتها ومعداتها الخاصة المتواجدة بالمؤسسة الأم حتى تتمكن من مزاولة نشاطها

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة التجارة الخارجة ،ببنك القرض الشعبي الجزائري وكالة –برج بوعريريج–، يوم 23 أفريل 2024.

ويكون ذلك بشكل مؤقت أي إعادة تصديرها عند انتهاء للمشروع وهذا ما يفرض على المؤسسة حقوق ورسوم جمركية عند عملية لإصدار .

هنا تظهر أهمية ضمان القبول المؤقت في إتمام هذه العملية (الاستيراد) بدون دفع أي رسوم جمركية وذلك بمجرد كفالة بنكية مساوية لقيمتها تضمن لمصلحة الجمارك إعادة تصدير المعدات .

خامسا: ضمان الدفع :

يقوم المصدر بطلب من المستورد هذا الضمان وذلك تفاديا لحجز عن التسديد ويتمثل هذا الضمان بتعهد بنك المستورد بتسديد قيمة الصفقة في الآجال المحددة وذلك في حالة عجز زبونه عن ذلك فقيمة ضمان الدفع تغطى مبلغ الصفقة ككل .

المطلب الثاني: عملية سير الضمانات البنكية في بنك القرض الشعبي الجزائري –وكالة برج بوعريريج –

قبل أن نتطرق إلى توضيح مراحل سير الضمانات البنكية الدولية تجدر الإشارة إلى عملية معالجتها على مستوى المديرية المركزية بالجزائر العاصمة وهذا راجع إلى ما يسمى بنظام المركزية، تتم عملية سير الضمانات و فق الإجراءات التالية :

1–تجسيد الضمان الخاص بالاستيراد :

عندما تلقى مديرية العمليات المستندية الضمان المضاد الذي يرسله بنك المراسل (بنك المصدر) عن طريق نظام سويفت يتم تسجيله ثم تقديمه لمدير العمليات المستندية /رئيس قسم العمليات المستندية ورئيس المصلحة .

2–تأكيد في عقد الضمان المضاد (المرسل من طرف البنك الأجنبي عن طريق سويفت) :

تقوم مصلحة الضمانات البنكية الدولية بالتأكد من صحة ما ورد في نص العقد من حيث :

- تاريخ ومكان إصدار الالتزام أرقام السلسلة الضمان بحيث كل ضمان له رمز خاص به .
- تحديد أطراف الضمان .
- إصدار ضمان لصالح المستفيد.
- تحديد مبلغ الضمان.
- تحديد طبيعة الالتزام البنكي .
- شروط بدا تنفيذ الضمان.
- شروط رفع اليد على الضمان
- شروط صلاحية.

3–إنشاء و إصدار عقد الضمان (الضمان التي تمنحه الوكالة للزبون) :

بعد استلام البنك القرض الشعبي الجزائري وكالة برج بوعريريج لضمان المضاد والتأكد من جمع المعلومات المتضمنة لعقد الضمان المضاد يقوم بتحرير عق الضمان لصالح زبونه (المستفيد) وفقا لشروط المتفق عليها .

4– تسيير التعهد الالتزام:

من بداية تجسيد الضمان إلى غاية نهايته أو إلغائه يمكن أن يتعرض لعدة حالات لذا يجب إعطاء أهمية كبيرة لعملية تسيير الضمانات البنكية كذلك يجب أن تكون الأطراف على علم بكل الأخطار التي قد يتعرضون لها :

- تخفيض مبلغ الضمان: يجب أن تتم تبعا للالتزامات الواجب تنفيذها من طرف طالب الضمان (الآمر/الزبون) و بموافقة المستفيد الوحيد الذي يستطيع تقييم طلب التخفيض .
- رفع مبلغ الضمان: قد يحدث جراء زيادة مبلغ العقد التجاري ويتم بموافقة المستفيد.
- تمديد تاريخ انتهاء الصلاحية: يمكن أن تجري من قبل المستفيد خلال سريان الضمان فقط .

5– وضع الضمانات حيز التنفيذ (المطالبة بدفع مبلغ الضمان):

هو التزام البنك الأجنبي بالدفع الأول قبل تسوية يجب التأكد من أن عملية المطالبة بدفع الضمان تتم باحترام شروط الالتزام وفي تاريخ صلاحيتها يجب على البنك القرض الشعبي الجزائري (بنك الضامن) إعلام الضمان المضاد أو البنك المرسل الأجنبي باحترام الإجراء المتفق عليها في عقد الضمان المضاد .

و في حالة الالتزام البنكي يقوم الضامن المضاد بقطع مبلغ في حساب المصدر وهذا بعد تقديم وثيقة من قبل المستفيد (المستورد) تبين أن العقد لم ينفذ جيدا.

هذه المراحل ذكرت على أساس أن الآمر هو مستورد جزائري وفي حالة أصبح المستفيد هو مستورد جزائري تتغير الأطراف ويصبح بنك القرض الشعبي الجزائري هو البنك المراسل (الضامن المضاد) والبنك الأجنبي هو البنك الضامن والآمر هو المصدر الأجنبي ولكن تبقى الإجراءات نفسها .

المطلب الثالث: نموذج تطبيقي لضمان استرجاع التسبيق ، ضمان حسن التنفيذ:

بعد ما تطرقنا فيما سبق إلى مختلف الوسائل الخاصة بالتمويل التجارة الخارجية والضمانات البنكية الدولية، سوف نحاول أن ندرس حالات تطبيقية لعملية إصدار وتسيير الضمانات البنكية الدولية، حيث يقوم بنك القرض الشعبي الجزائري بتقديم الضمانات البنكية في حدود تمويل عمليات التجارة الخارجية كتقديمه لضمان حسن التنفيذ وضمان استرجاع التسبيق .

أولا : دراسة حالة عن ضمان حسن التنفيذ :

1- الضمان المضاد :

ضمان حسن التنفيذ يمنح للمستورد وهو إلزام المورد بتنفيذ كل التزاماته حسب ما ورد في العقد، ومن خلال هذا العنصر سنحاول إبراز كيفية إصدار هذا الضمان (انظر المحلق رقم01) .

بعد الاطلاع على الاتفاقية التي تمت بين المؤسسة الجزائرية والشركة الأجنبية حيث تمثلت هذه الاتفاقية في عملية توريد منشأة سحق ثابتة، قامت المؤسسة الجزائرية بطلب ضمان حسن التنفيذ من الشركة الأجنبية .

في تاريخ 2018/07/24 تسلم بنك القرض الشعبي الجزائري عن طريق سويفت نص ضمان المضاد من قبل البنك الأجنبي بطلب من الشركة الأجنبية من خلال إرسال الضمان المضاد إلى بنك المستورد عن طريق بنكها، تضمن له تسديد قيمة معينة في حالة عدم تنفيذ المصدر لالتزاماته التعاقدية المتعلقة بنوعية البضاعة والخدمات.

بعدما تلقى بنك القرض الشعبي الجزائري نص الضمان المضاد قام بدراسته والتأكد من مطابقة للنصوص المعمول بها في الجزائر، إضافة للتأكد من احتوائه على كل المعلومات المهمة من خلال معرفة قدرة المصدر وبنكه.

بعد أن تلقى بنك القرض الشعبي الجزائري عقد الضمان المضاد، قام بدراسة محتواه حيث تأكد من قدرات المصدر و بنكه، بعدها اصدر ضمان حسن التنفيذ لصالح المؤسسة الجزائرية، إذ يمثل 6% من مبلغ العقد، وهذا لتغطية حالة عجز المصدر عن تنفيذ التزاماته التعاقدية، وهذا الضمان ساري المفعول إلى غاية رفع اليد.

1-محتوى نص ضمان حسن التنفيذ:

الأطراف المتدخلة في ضمان حسن التنفيذ :

هناك أربع أطراف تشكل ضمان حسن التنفيذ كالتالي :

مانح الأمر :شركة أجنبية X.

المستفيد: شركة جزائريةY .

الضامن:(البنك القرض الشعبي الجزائري).

الضامن المضاد: (البنك المصدر).

محتوى نص عقد الضمان:

يتضمن محتوى نص الضمان حسن التنفيذ على مايلي:

مبلغ الضمان: 216.00.00 أورو.

نسبة الضمان:6%من مبلغ العقد .

تاريخ إصدار الضمان :31/03/2021.

تاريخ استحقاق الضمان:31/03/2022.

موضوع العقد:توريد تركيب ثابت للمحجرة .

موضوع الضمان: ضمان حسن التنفيذ .

رقم الضمان : 2019120077.

- **كذلك ينص عقد الضمان:**

- من حق المستورد طلب تمديد مدة الضمان
- عدم وضع الضمان المباشر لصالح المؤسسة الجزائرية أن لم يستقبل بنك القرض الشعبي الجزائري تعليمات من البنك الأجنبي تتمثل فيما يلي :
  - تحويل البنك الأجنبي طلب إصدار ضمان مفصل وهذا بإعادة تسجيل كل عناصر العقد وعناصر الأطراف المعنية .
- يقوم بنك الضامن بمراقبة تطابق التوقيعات للتأكد أن إصدار الأوامر تم بطريقة جيدة من طرف البنك الأجنبي .

2-رفع اليد عن ضمان حسن التنفيذ:

عند انتهاء مدة الضمان وصل رسالة سويفت من البنك الأجنبي إلى بنك القرض الشعبي الجزائري يطلب فيها رفع اليد النهائي عن ضمان حسن التنفيذ بطلب من المصدر تم تحويل الطلب إلى المستورد والذي أرسل رفع اليد النهائي عن هذا الضمان إلى البنك و هذا بعد قيام المصدر بتنفيذ كل التزاماته، الشركة الجزائرية قامت بتقديم طلب رفع اليد عن الضمان من خلال إرجاع النسخة الأصلية للضمان البنك من جهته البنك القرض الشعبي الجزائري وبعد التأكد من دفع كل العمولات المستحقة من البنك الأجنبي في حسابه، قام برفع اليد عن الضمان وغلق الملف نهائيا وهذا من خلال إرسال بيان رفع اليد النهائي عن ضمان حسن التنفيذ إلى بنك الأجنبي .

الشكل (4): ملخص عملية ضمان حسن التنفيذ:

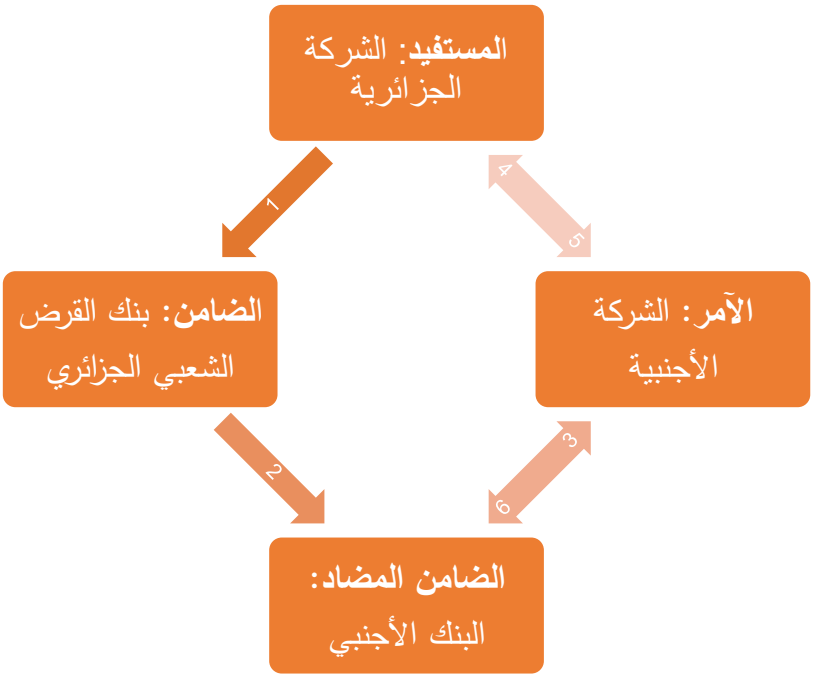

المصدر من إعداد الطالبتين بناء على ما سبق .

الشكل أعلاه يلخص سير عملية ضمان حسن التنفيذ والتي كانت كالتالي:

1- إمضاء العقد التجاري بين الطرفين والذي يضمن إصدار الضمان .

2- طلب الشركة الأجنبية من بنكها إصدار ضمان حسن التنفيذ لصالح الشركة الجزائرية .

3- ألقى نص الضمان المضاد عن البنك الأجنبي إلى بنك القرض الشعبي الجزائري عن طريق نظام سويفت .

4- إصدار ضمان حسن التنفيذ لصالح الشركة الجزائرية المستوردة .

5- الشركة الجزائرية ترسل إلى بنكها رسالة تعلمه برفع اليد عن الضمان .

6- بنك القرض الشعبي الجزائري يرسل عن طريق نظام سويفت إلى البنك الأجنبي يعلمه برفع اليد نهائيا عن الضمان .

ثالثا: دراسة حالة عن ضمان استرجاع التسبيق :

المعلومات التي سيتم ذكرها عبارة عن معلومات حقيقية من ملف زبون البنك القرض الشعبي الجزائري وكالة برج بوعريريج كما أن أسماء المعلومات المتعاملين لا يتم الإشارة إليها لسرية المعلومات (انظر الى الملحق رقم 02).

1- محتوي نص ضمان استرجاع التسبيق:

- **الأطراف المتدخلة في ضمان استرجاع التسبيق :**

  - معطى الأمر: شركة أجنبية صينية X.
  - المستفيد المستورد: شركة جزائرية برج بوعريريج Y.
  - الضامن بنك المستورد يتمثل في البنك القرض الشعبي الجزائري وكالة برج بوعريريج .
  - الضامن المقابل (البنك المصدر).

محتوى نص عقد الضمان:

- موضوع العقد التجاري :إبرام اتفاقية استيراد 20 وحدة HOWO6×4 شاحنة قلابة .
- موضوع الضمان: ضمان استرجاع التسبيق.
- مبلغ العقد:148.200.00 دولار أمريكي .
- نسبة الضمان :15% من العقد التجاري الذي يغطي تعويض مبلغ التسبيق المدفوع في حساب شركة أجنبية صينية X .
- مدة الضمان :10/01/2023 إلى 10/05/2023 و هو تاريخ الاستحقاق الضمان الذي يدخل حيز التنفيذ من دفع تسبيق في حساب ضمان استرجاع التسبيق في حساب الشركة الأجنبية الصينية X لدى البنك المصدر.

2-إصدار ضمان استرجاع التسبيق :

في 10/01/2023 إرجاع ضمان المضاد بأمر من الشركة الأجنبية الصينية لصالح الشركة الجزائرية برج بوعريريج نص الضمان المضاد .

في 2023/01/12 القيام بتعديل في شروط العقد ثم إصدار نص الضمان الأصلي المتمثل في ضمان الاسترجاع التسبيق بجميع بنوده والشروط المدونة فيه بالإضافة إلى فتح ملف خاص بهذا الضمان بعد ذلك يتم إرسال عقد الضمان الأصلي إلى المستفيد (المستورد) مرفقا رسالة تعليمية فيها بوصول الضمان المقابل والموافقة عليه و يتم إعلان المصدر عن قبول طلبه وذلك عن طريق إرسال نسخة من عقد الضمان مرفق بكشف العمولات والمصاريف .

3-تسيير ضمان استرجاع التسبيق:

في 24/02/2023 يبدأ البنك المحلي بتسيير ضمان الاسترجاع التسبيق إصداره للضمان حيث يتلقى عملات تتمثل في عمولة الالتزام 1% سنويا من قيمة الضمان أي ما يعادل 0.25% للثلاثي غير مجزأة، مضافا لها عمولة التسيير والرسم على القيمة المضافة TVA 19، وثم استلام جميع الدفعات المقدمة في وقتها، وتم رفع اليد عن الضمان مع إعطاء الموافقة للتحرير الكلي للنقود.

يجدر الإشارة أن الشركة حريصة على معاملاتها التجارية ولهذا نجح الضمان في التوفير السير الحسن في عملية تمويل التجارة الخارجية حسب القوانين المنظمة العالمية للتجارة الدولية .

الشكل (5): ملخص عملية ضمانات الاسترجاع التسبيق:

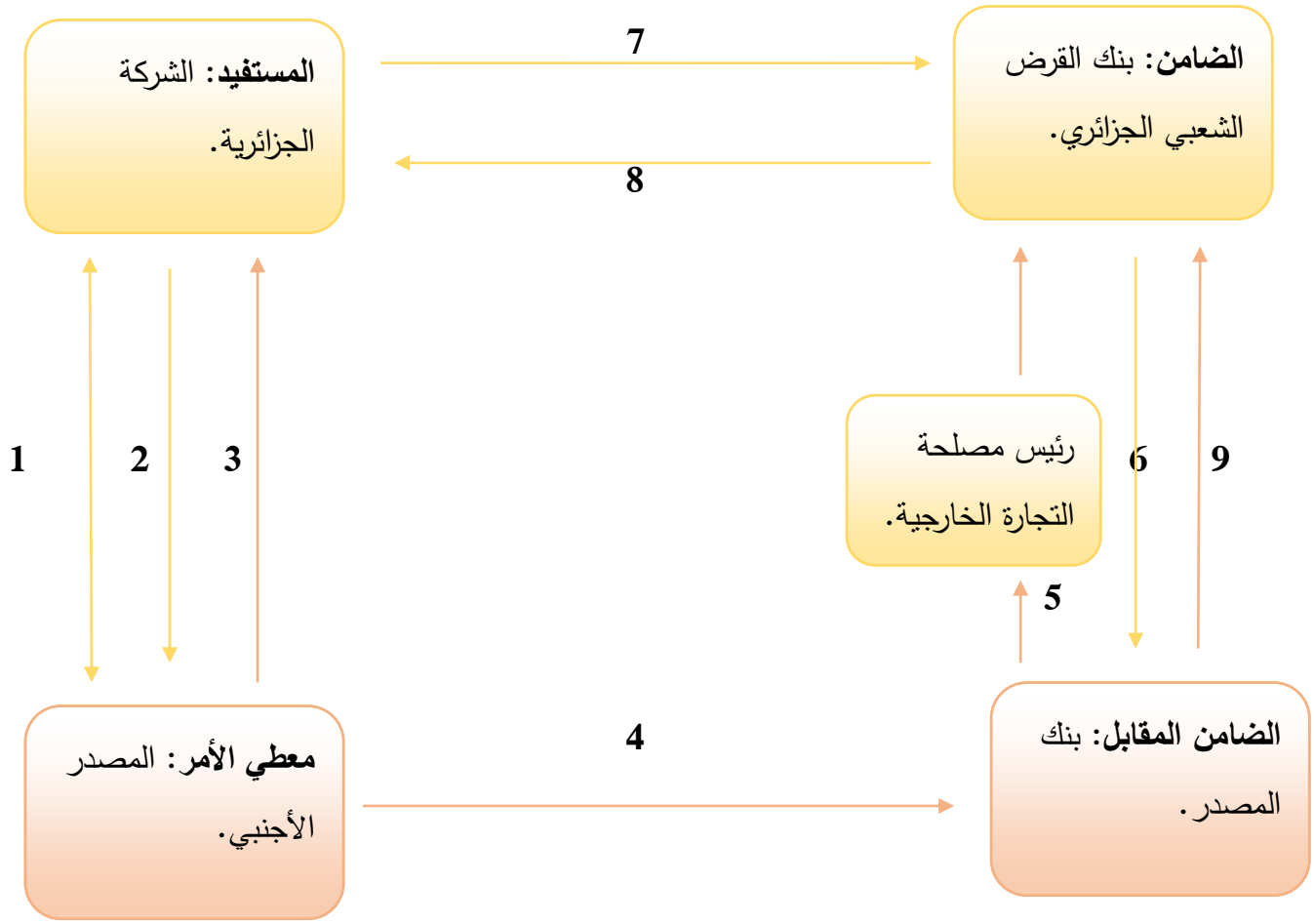

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات مقدمة من رئيس مصلحة التجارة الخارجية

عموما نجد أن مراحل سير الضمان استرجاع التسبيق في المثال التطبيقي تتمثل في ما يلي :

1–اتفاق تجاري بين المصدر الأجنبي الصيني x والمستورد شركة جزائرية برج بوعريريج y حول استيراد 20 وحدة HOWO 4×6 شاحنة قلابة .

2–المستورد الجزائري منح تسبيقا بـ2.223.000 دولار أمريكي للمصدر الأجنبي بناءا على طلبه .

3–المستورد الجزائري يطلب من المصدر الأجنبي منحه ضمان استرجاع التسبيق في حالة وقوع خلل في شروط العقد.

4–يقدم المصدر إلى بنكه بنك المصدر بطلب إصدار ضمان مضاد وإرساله إلى البنك القرض الشعبي الجزائري .

5–يقوم البنك المصدر بإصدار ضمان مضاد وإرساله إلى البنك القرض الشعبي الجزائري عبر سويفت.

6–استلام مصلحة التجارة الخارجية التابعة للبنك القرض الشعبي الجزائري الضمان المضاد.

7–المستورد yيقدم طلب قبول كتابي للضمان المضاد.

8–البنك القرض الشعبي الجزائري وكالة برج بوعريريج تقوم بإصدار ضمان استرجاع التسبيق لصالح المستوردy.

9–المصدر الأجنبي يدفع العمولة على شكل 3 دفعات ثمن إصدار الضمان عن طريق بنكه (بنك المصدر) لصالح بنك القرض الشعبي الجزائري .

10–المصدر يدفع القسط الأخير من العمولة و يتم رفع اليد تلقائيا عن الضمان 2023/05/10.

ثالثا: مناقشة النتائج

يعتبر القرض الشعبي الجزائري من بين أهم البنوك الناشطة على المستوى البنوك الوطنية، وأقدمها يتولى مهما دولية عديدة، ومن بين هذه المهام قيامه بمختلف عمليات تمويل التجارة الخارجية وتقديمه لعدة أنواع من الضمانات البنكية الدولية المتعلقة بالتجارة الخارجية، كما توصلنا إلى النتائج الدراسة الميدانية من البنك القرض الشعبي الجزائري توصلنا أن الوكالة البنكية تعتمد على عدة أنواع من الضمانات البنكية الدولية، فقد عالج البنك القرض الشعبي الجزائري من سنة 2019 إلى غاية 2023 من الضمانات البنكية الموجهة للتصدير والاستيراد حوالي 34 ضمان، و كانت معظم الضمانات المقدمة هي ضمانات حسن التنفيذ وضمانات استرجاع التسبيق .

و في ما يلي جدول يبين الضمانات الممنوحة من طرف البنك القرض الشعبي الجزائري وكالة برج بوعريريج خلال فترة 2019–2023.

الجدول رقم(3): الضمانات الممنوحة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة (ب ب ع).

السنوات البيان	2019	2020	2021	2022	2023
عدد الضمانات الممنوحة من وكالة	03	08	04	07	12
قيمة الضمانات الممنوحة من الوكالة	391.413.000 دج	91.208.460دج	122.625.28دج	467.334.400 دج	2.511.922.40 دج
نسبة الضمانات من قيمة الصفقات	%20	%20	%20	%20	%20
المبالغ التجارية المتعلقة بالضمانات الدولية	19.570.6500 دج	4.560.423.00 دج	6.133.764.00 دج	23.366.720.0 دج	.125.596.120 دج

المصدر: معلومات مقدمة من رئيس مصلحة التجارة الخارجية.

فيما يلي لدينا نسب الضمانات الممنوحة خلال كل ثلاثي على مستوى وكالة برج بوعريريج: [1]

الشكل (6): نسب الضمانات الممنوحة خلال الثلاثي الأول.

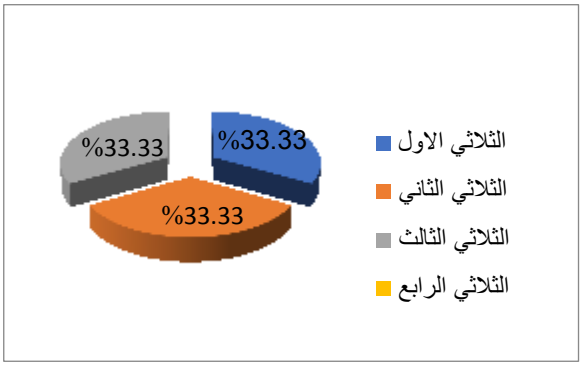

الشكل(7): نسب الضمانات الممنوحة خلال الثلاثي الثاني.

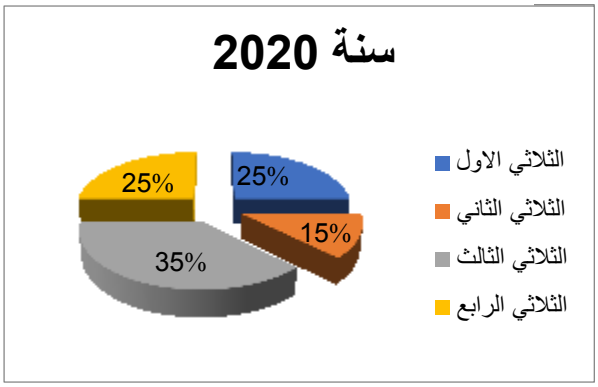

الشكل(8): نسب الضمانات الممنوحة خلال الثلاثي الثالث.

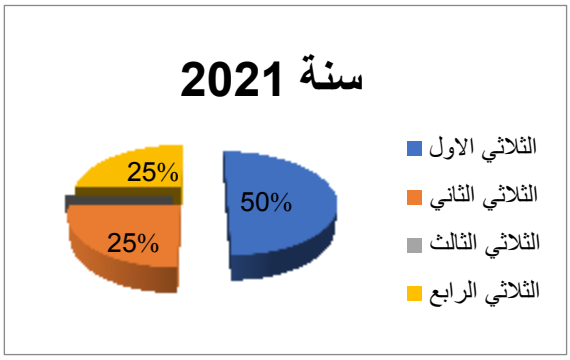

الشكل(9): نسب الضمانات الممنوحة خلال الثلاثي الرابع.

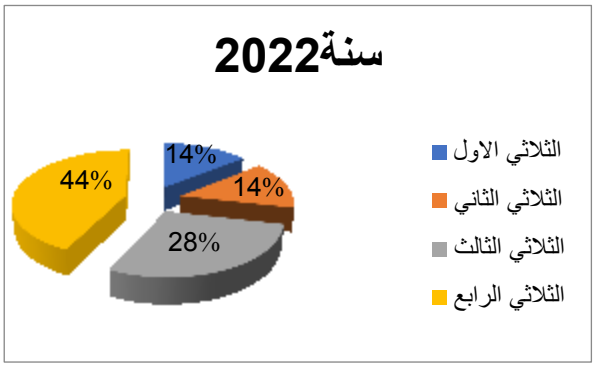

الشكل(10): نسب الضمانات الممنوحة خلال الثلاثي الخامس.

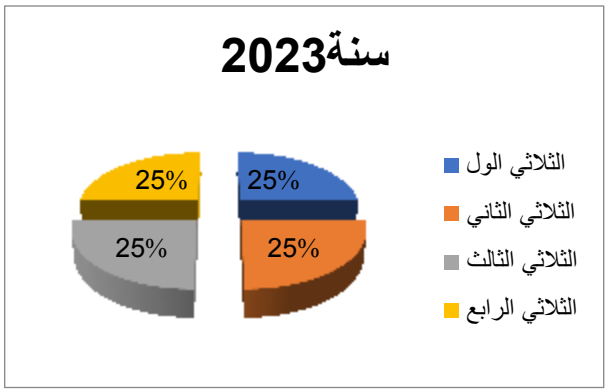

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف البنك.

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة التجارة الخارجة ،ببنك القرض الشعبي الجزائري وكالة –برج بوعريريج–، يوم 28 أفريل 2024.

الجدول(4):مجموع الضمانات البنكية الممنوحة حسب كل ثلاثي لوكالة برج بوعريريج خلال الفترة 2019-2023:

السنوات	الثلاثي الأول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث	الثلاثي الرابع
2019	01	01	01	00
2020	02	01	03	02
2021	02	01	00	01
2022	01	01	02	03
2023	03	03	03	03

المصدر: من إعداد الطالبتين من خلال المعطيات المقدمة خلال البنك .

في الجدول رقم (03): يتضح لنا أن بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة برج بوعريريج يقدم عدد معتبر من الضمانات البنكية الدولية كل سنة، مما يدل على مساهمة في ترقية التجارة الخارجية ، كما تستقبل الوكالة برج بوعريريج حوالي 50 ملف استيراد وتصدير في السنة معظمها تطلب ضمانات بنكية لتغطية مخاطر التجارة الخارجية بينما نجد من 6 إلى 7 مستوردين و مصدرين لا يطلبون ضمانات لأسباب راجعة ثقة بين الطرفين .

إذا المراحل الأساسية للضمانات البنكية توحي أن هناك جانب من التعقيد و الغموض أثناء تنفيذ الضمانات وأثناء مختلف مراحلها لكن في الواقع العملي، فان هناك تسهيلات كبيرة في هذا الجانب حيث تسعى الدول بمختلف قوانينها إلى تسهيل تدفقات التجارة الخارجية بين الدول، وكل ما يتعلق بها كما غرفة التجارة الخارجية سنت عدة قوانين مشتركة في ما يخص الضمانات البنكية الدولية .

كما يعد ضمان حسن التنفيذ الأكثر طلبا في البنك القرض الشعبي الجزائري وكالة برج بوعريريج، نظرا لخصوصياته ومميزاته التي يسعى أطراف التجارة دائما للحصول عليها، من خلال التنفيذ الحسن للعملية التجارية .

وبالرغم مما حققته البنوك الجزائرية من نتائج إلا أنها لا تتعامل بكل أنواع الضمانات البنكية، مقارنة بالدول الأخرى و ذلك راجع لبعض المعوقات و التي تتمثل في الآتي :

– تهرب بعض المستثمرين من الضمانات البنكية الدولية خاصة المستثمرين الجزائريين .

– لا تغطي الضمانات البنكية الدولية المخاطر التجارية الخارجية فهي فقط تقلل منها بسبب اختلاف القوانين المطبقة من طرف الدولة .

– اغلب المستثمرين المستوردين الجزائريين أصحاب مال و ليسوا أصحاب خبرة في مجال المعاملات التجارية ليس لهم الثقافة في طرق التحوط من المخاطر التجارية التي تواجههم و بالتالي لا يتعاملون بالضمانات البنكية الدولية .

– القوانين غير العادلة للضمانات البنكية الدولية كإجراء رفع اليد الذي يقدم من طرف الزبون قبل انتهاء صلاحية الضمان .

في الجدول(04) نلاحظ :

بلغ مجموع الضمانات البنكية الدولية الممنوحة من طرف الوكالة خلال الفترة 2019–2023 ، 34 ضمان على الترتيب 3،8،4،7، 12 موزعة كما يلي حسب كل ثلاثي خلال السنوات :

2019، 2020،2021،2022،2023 .

– سنة 2019 هناك انخفاض في الضمانات البنكية الدولية بحيث هنالك 03 ضمانات بنكية فقط ، كما نلاحظ في **الشكل** (6) نسبة الضمانات الممنوحة كانت **%** 33.33 بالنسبة للثلاثي الأول والثاني والثالث، أما الثلاثي الرابع لم يكن هنالك أي ضمانات وهذا راجع إلى جائحة كورونا التي غزت العالم، أسفرت عن أثار سلبية تسببت في توقف و تراجع معظم الأنشطة الاقتصادية غلق الحدود الدولية برية، بحرية وجوية .

–سنة 2020 ارتفعت الضمانات البنكية الدولية بـ: 08 ضمانات بنكية مقارنة بالسنة الماضية، كما نلاحظ في **الشكل** (7)نسب الضمانات الممنوحة كانت كالتالي: الثلاثي الأول 25**%**، الثلاثي الثاني 15**%**، الثلاثي الثالث 25%، والثلاثي الرابع 35**%**، وهذا راجع لزيادة المستثمرين الجزائريين في طلب على الضمانات البنكية .للحد من المخاطر التي تواجههم مستقبلا .

–سنة 2021 انخفضت الضمانات البنكية الدولية بـ:04 ضمانات بنكية، كما نلاحظ في **الشكل**(8) نسب الضمانات الممنوحة كانت كالتالي: الثلاثي الأول 50**%**، الثلاثي الثاني والرابع على الترتيب 25**%**، **%**25 أما الثلاثي الثالث لم يتم خلاله منح ضمانات بنكية، راجع إلى التعليمة الوزارية التي فرضتها وزارة التجارة وترقية الصادرات على المتعاملين الاقتصاديين بتوقيف الاستيراد .

–سنة 2022 و 2023 ارتفعت الضمانات البنكية الدولية ب:7، 12 على الترتيب، كما نلاحظ في **الشكلين** (9) (10)، على الترتيب بحيث أن هنالك تزايد مستمر في نسبة الضمانات البنكية الممنوحة، وهذا راجع إلى زيادة المعاملات الدولية وهذا ما أدى بزيادة الصفقات الدولية، يعني الضمانات البنكية للتحوط وتجنب المخاطر المصاحبة لها.

خلاصة الفصل الثاني:

قمنا بدراسة تطبيقية في بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة برج بوعريريج في مصلحة التجارة الخارجية الذي تنصب اهتماماته أكثر على ترقية التجارة الخارجية وذلك بإصدار ضمانات البنكية لصالح المتعامل الجزائري بهدف حمايته من مخاطر التجارة الخارجية .

لقد تناولنا نوعين من أنواع هاته الضمانات الأكثر استعمالا في البنك القرض الشعبي الجزائري وكالة برج بوعريريج هما ضمان حسن التنفيذ و ضمان استرجاع التسبيق بأنها ضمانات توفر السير الحسن لعملية تمويل التجارة الخارجية وذلك بإظهار مراحل سيرهما ابتداءا من الإصدار وكيفية التسيير إلى غلق الملف .

من دراسة النموذج التطبيقي لضمان استرجاع التسبيق وضمان حسن التنفيذ بأنها ضمانات توفر السير الحسن لعملية تمويل التجارة الخارجية و تحافظ على حقوق المتعاملين وتوفر لهم تسهيلات وتعويضات، إلا أنها في غالب الأحيان لا يقوم المتعاملين بإعطاء رفع اليد عن الضمانات إلا بعد تجاوز مدة طويلة من تاريخ نهاية صلاحية الضمان و هذا ما يؤدي إلى النزاعات بين أطراف العقد التجاري كما أن من يستفيد من هذه الضمانات يحاول التلاعب في استعماله مستغلا طابع الدفع عند أول طلب حسب وسائل الدفع .

ومنه فنجاح عملية السير الحسن للضمانات البنكية لابد من تدخل البنوك التي تقوم بتسيير دقيق و حيطة لازمة.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع الضمانات البنكية الدولية اتضح لنا أن للبنوك التجارية دور كبير في ترقية التجارة الخارجية، من خلال آليات التمويل والضمانات البنكية الدولية التي تمنحها، حيث تعتبر هذه الضمانات المحرك الأساسي للتجارة الدولية، فهي تسهل وتنشط حركة المبادلات التجارية الدولية بالنسبة لعمليات التصدير والاستيراد على حد سواء، ومن خلال هذا الموضوع قمنا بمحاولة توضيح أهمية العلاقة الموجودة بين التجارة الخارجية والضمانات البنكية الدولية التي تمنحها القطاع المصرفي، حيث يقوم هذا الأخير بالتنسيق والتماشي مع الوضع الجديد للمبادلات التجارية الدولية بالاستعانة بالوسائل المستعملة في تمويل وترقية قطاع التجارة الخارجية، ومن بين هذه الوسائل نجد الضمانات البنكية التي أخذت مكانة هامة في جميع العمليات التجارية الخارجية في إطار قوانين عمليات الدفع وتبرئة الذمم، وكذا استلام السلع وغيرها، محافظة بذلك على حقوق جميع الأطراف أي المصدر والمستورد وأيضا البنوك، وتعتبر الضمانات البنكية الدولية من أخطر الأعمال المصرفية، فهي تتطلب كفاءة مصرفية عالية وخبرة واسعة وعميقة ودقيقة بالأسواق الوطنية والخارجية، خاصة أنها تتم على المستوى الدولي، وقد لاحظنا من خلال تربصنا في بنك القرض الشعبي الجزائري،مدى أهمية الضمانات البنكية الدولية كما اتضح لنا الدور الكبير لها، والذي يساهم بقوة في رفع وترقية التجارة الخارجية وتنميتها.

نتائج الدراسة: من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج نظرية وأخرى تطبيقية نذكر منها ما يلي:

- **النتائج النظرية:**

- التجارة الخارجية هي أحد المجالات الهامة في الانتعاش الاقتصادي، لكن عملياتها لا تخلو من المخاطر التي قد تعرقل عملية إتمامها، وللتقليل منها يتم اللجوء إلى التأمينات والضمانات.
- .للضمانات البنكية فعالية كبيرة في نجاح واستمرار المعاملات التجارية الخارجية.
- حتى تكون عمليات التجارة الخارجية في غنى عن المخاطر المحتملة، وغير المتوقعة التي تتعرض لها أثناء مراحل سيرها، فلابد من إرفاقها بالوثائق اللازمة والضرورية واختيار وسيلة الدفع بدقة وعناية، لتجنب تحمل تكاليف أكبر، وحتى تضمن للمصدر وصول المبلغ المحدد في الوقت المفروض.
- الضمانات البنكية هي التزامات تعاقدية تأمن حق المتعاملين.
- أن للضمانات البنكية الدولية دور كبير وفعال في ترقية التجارة الخارجية، وتغطية المخاطر المصاحبة لها إلا
- أنها تواجه صعوبات في تغطية المخاطر السياسية نظرا لاختلاف القوانين والتشريعات بين الدول.
- الضمانات البنكية آلية مهمة في التجارة الخارجية، وتساهم في تسهيل التبادل التجاري وبناء الثقة بين الأطراف المتعاملة.

- **النتائج التطبيقية:**

- إن غياب الثقافة البنكية في أوساط المتعاملين الجزائريين المستثمرين في مجال التجارة الخارجية، يعد أكبر
- عائق للتجارة الخارجية في الجزائر، كما أن التكلفة المرتفعة للضمانات التي تصل إلى 50 % بالمائة من قيمة
- العقد التجاري تعتبر عائقا أمام هاته الضمانات.
- تلعب البنوك الدور الأساسي في تمويل التجارة الخارجية، كما أنها تخلق جو من الثقة والضمان لدى
- المتعاملين الاقتصاديين، فهي تعتبر القلب النابض في تمويل التجارة الخارجية ويعتبر البنك الخارجي الجزائري
- من أقدم البنوك في الجزائر وأكبرها تعاملا في حال التجارة الخارجية.
- أن بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة برج بوعريريج يقوم بمنح ثلاث ضمانات بنكية وهي ضمان حسن التنفيذ وضمان التسبيق، وضمان الدفع المسبق.
- أن زيادة الضمانات الممنوحة متوقف على زيادة الصفقات التجارية.

اختبار الفرضيات:

– تمر عملية سير الضمانات البنكية بعدة مراحل وهي: تحرير الطلب، تحرير نسخ الضمانات البنكية عمليات تتبع الضمان، تكاليف العملية، احتياطات البائع اللازمة، تغيرات مبلغ الضمان، وضع الضمان البنكي قيد التنفيذ، وهذا ما يثبت صحة الجزء الأول من الفرضية الأولى، كما أنه تم الاتفاق على إطار لتنظيم وتوحيد استخدام الضمانات البنكية، حيث يتم إدارتها من تاريخ إصدارها حتى تاريخ طلبها من المستفيد، مع إمكانية التعديل والتبديل وفقًا لمتطلبات العمل.

– يقوم بنك القرض الشعبي الجزائري بمنح خمس ضمانات بنكية وهي ضمان حسن التنفيذ، ضمان الاسترجاع، ضمان الدفع المسبق، ضمان القبول المؤقت وكذلك ضمان المناقصة، مع التسيير الحسن لها وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

– أن الضمانات البنكية الممنوحة من طرف المؤسسة محل الدراسة، يمكنها تغطية مخاطر التجارة الخارجية، لأنها تعهد قطعي صادر من البنك، بحيث أن اختلاف وتنوع الضمانات البنكية يحمي ويقلل المخاطر البنكية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

الاقتراحات: هناك مجموعة من التوصيات التي نتقدم بها وهي تمثل تلخيصا لهذا البحث وإضافة له من أجل توصيل صورة متكاملة حول موضوع الدراسة والتي سنعرضها على الشكل التالي:

– توظيف الإطارات و الكفاءات المتخصصة في الإعلام الآلي و التجارة الخارجية .

– يجب احترام مدة صلاحية الضمان.

– تشجيع البنوك على إنشاء وحدات للإدارة المخاطر التجارة الخارجية كوضع برامج لتنمية الوعي لدى

المتعاملين الاقتصاديين .

– يجب على البنوك أن تتحكم في تسيير الضمانات البنكية وذلك في مختلف إداراتها .

– ضرورة توسيع نطاق استخدام الضمانات البنكية الدولية لتشمل كذلك الضمانات التي تخدم المصدر.

– محاولة نشر الثقافة البنكية في أوساط المتعاملين في مجال التجارة الخارجية من خلال التعريف بالتقنيات والضمانات البنكية التي تقدمها البنوك ودورها في تقليل المخاطر في المبادلات التجارية.

– العمل على تحفيز المتعاملين وتقدم تسهيلات لهم في مجال الضمانات البنكية الدولية بمختلف أنواعها، خصوصا مستوردي المصانع، وذلك للنهوض بالاقتصاد الوطني، دون مستوردي السلع الاستهلاكية غير الضرورية.

– تطوير و تسهيل التعامل بالضمانات البنكية الدولية لخلق الانسجام بين الإطار المحلي و الدولي و ذلك من خلال إتباع القواعد المحددة دوليا لتفادي أي مشكل قد ينجم عن اختلاف القوانين المطبقة لكل دولة مع محاولة تخفيض تكاليفها لتحفيز الطلب عليها .

– الاعتماد على التكنولوجيا و المعلوماتية بشكل واسع في المعاملات التجارية الدولية.

– التخلي عن نظام المركزية في البنوك التجارية لأنه يصعب التعامل بالضمانات البنكية .

– توفير حرية أكثر وسهولة في منح الضمانات البنكية الدولية .

– المساهمة في تطوير قطاع التجارة الخارجية من خلال محاولة تنمية الصادرات خارج المحروقات.

آفاق الدراسة: لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث،فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل،إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات،لإثرائها وبعثها من جديد،وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

– دور التأمين البنكي في ترقية التجارة الخارجية.

– آلية وفعالية تسيير الضمانات البنكية في مجال التجارة الخارجية .

– أثر السياسة التجارية على النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

- إبراهيم إسماعيل إبراهيم، الضمان التجاري في الأوراق التجارية دراسة قانونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999.
- الدبوسي السيد، أحمد مصطفى، التحكيم في العمليات المصرفية بين الواقع والمأمول، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2015.
- جمال عبد الخضر عبد الرحيم، خطابات الضمان و الاعتمادات الضامنة و الكفالات في التشريع و القواعد الدولية و اتفاقية الأمم المتحدة ، اتحاد المصارف العربية ، الكويت ، 1999.
- خالد أمين عبد الله، إسماعيل الطراد، إدارة العمليات البنكية المحلية والدولية، الطبعة1، دار وائل للنشر ، الأردن، 2006.
- سرمد كوكب ، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، 2011
- سليمان ناصر، التقنيات البنكية و عمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر 2012.
- صلاح الدين السيسي، قضايا مصرفية، الائتمان المصرفي، الضمانات، الاعتمادات المستندية، الطبعة1، دار الفكر العربي، مصر، 2004.
- عبد أحمد علي العامري، إدارة الخطر والتأمين، جامعة العلوم والتكنولوجيا للكتاب الجامعي، صنعاء،2014
- عبد القادر بجيح، الشامل لتقنيات أعمال البنوك، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- محمود، اقتصاد المعرفة وإدارة الأزمات المالية، الاصدار1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2017.
- مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر، مصر، 2001.
- مصطفى كمال طه، عمليات البنوك، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2005.
- نداء محمد الصوص ،التجارة الخارجية ،مكتبة المجتمع العربي، عمان، الطبعة 1، 2011.
- وليد العايب، بوخاري الحلو، اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، الإصدار 1، بيروت، لبنان، 2013.
- جمال جويدان، تجارة دولية بمركز الكتاب الأكاديمي ، الطبعة 1 ، عمان،2010.
- خالد أمين عبد الله و د إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية ،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

-سعيد عبد العزيز، الاعتماد المستندي، الدار الجامعية، مصر 2003.

-طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الجزائر، 2003.

-فطيمة حاجي، المدخل إلى تمويل التجارة الخارجية، ديوان المطبوعات الجامعية، سنة2017.

ثانيا: الرسائل الجامعية

- الأخضر عزي، محاضرات غير منشورة، مقياس اقتصاد نقدي، السنة الثانية، علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،2007.

- حمزة الشيخ الرشيد معتصم، - رشيد شلالي، تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية، رسالة الماجيستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2011.

- قاسم قادة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم التجارية ،جامعة الجزائر2003.

- هدى بوطالب، تطور استخدام الاعتماد المستندي في التجارة الخارجية الجزائرية، رسالة ماجستير، العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010.

-بوكونة نورة ،تمويل التجارة الخارجية في الجزائر ، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي جامعة الجزائر 3، 2011-2012.

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

- رقية جبار، التحصيل المستندي كوسيلة دفع في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد3، العدد2، المدية، الجزائر، 2017.

- طارق بودينار، بلغيث عمارة، الاعتماد المستندي ودوره في التجارة الدولية، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 2، الجزائر، 2022.

-publication of nordea finance, Bank guarantees in international Trade.

-علي همال، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير عدد 6، 2006.

المراجع باللغة الأجنبية

- Alain Cerles, le cautionnement et la banque, Revue Banque Edition, 2004.
- Aleksander Lukic, the role and importance of bank demand guarantees in international trade.
- koffi gnofam, les suretés et les garanties du crédit dans la loi de sauvegarde des entreprises en difficulté , Thèse de doctorat en droit privé et science criminelles, Université de paris 8, 2012.

- Postolache reda ,les guaranties bancairedans le commerce international thèse de doctorat , 2005.
- simon Y. lautier morel C, Finance Internationale, 10éme édition, Editions economica , France,2009 .

الملاحق

الملحق رقم 01:ضمان حسن التنفيذ

GARANTIE DE BONNE EXECUTION

Nous référant au contrat n° ..... du ..... d'un montant de.....(en chiffres et en lettres) conclu entre ...(raison sociale de l'opérateur algérien)... d'une part et, ...(raison sociale du co-contractant étranger).... d'autre part, ayant pour objet.....

Nous référant à la contre garantie n°..... datée du .....émanant de..... (raison sociale de la banque étrangère).

Nous soussignés Crédit Populaire d'Algérie, Entreprise Publique Economique, Société par actions au capital de DA 48.000.000.000 créée par ordonnance n° 66 /366 du 29 décembre 1966 dont le siège social est à Alger 02 boulevard Colonel Amirouche représenté par....., émettons en faveur de (raison sociale de l'opérateur algérien) une garantie de bonne exécution de.....(montant en chiffres et en lettres).... représentant .....% du montant du contrat susvisé, qui couvre les risques d'inexécution ou d'exécution incomplète et/ou imparfaite par ...(raison sociale du cocontractant étranger)..... de ses obligations contractuelles.

Nous paierons à première demande à.....(raison sociale de l'opérateur algérien)....
le montant intégral de la présente garantie contre sa déclaration écrite établissant que ....(raison sociale du co-contractant étranger) .....n'a pas rempli ses obligations contractuelles.

La présente garantie est valable jusqu'à l'obtention de la main levée qui doit intervenir dans le délai d'un mois à compter de la date de signature du procès-verbal réception définitive et/ou au plus tard jusqu'au.....

A défaut de main-levée ou de prorogation de la part de.....(raison sociale de l'opérateur algérien)..... la présente garantie devra être mise en jeu au plus tard le.....

Cette garantie est délivrée uniquement pour le contrat de base à l'exclusion de tout avenant qui modifierait le montant du dit contrat et/ou sa durée de validité et qui pourrait avoir une incidence quelconque sur la présente garantie sans accord préalable du Crédit Populaire d'Algérie et la délivrance par celle-ci d'une nouvelle garantie correspondante.

الملحق رقم 02:ضمان استرجاع التسبيق

GARANTIE DE RESTITUTION D'AVANCE FORFAITAIRE

N°_____

Nous référant au contrat N° ..... du ....., conclu entre ..... /ALGERIE d'une part, et ..... d'autre part, ayant pour objet : .....

Nous référant à la contre garantie n° ..... du ..... émanant de la : .....

Nous soussignés, CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE, Entreprise Publique Economique, au capital de DA.48.000.000.000,00 ayant son Siège Social au 2, Boulevard colonel Amirouche Alger, représenté par ....., émettons en faveur de ....., une garantie de Restitution d'Avance Forfaitaire de : ..... soit : ....., représentant .....% du montant du contrat susvisé, qui couvre le remboursement de l'avance d'égal montant versée au titre du contrat précité à ..... en cas d'inexécution ou d'exécution incomplète et/ou imparfaite par ce dernier de ses obligations contractuelles.

Nous paierons à ..... à sa première demande les sommes dont ..... serait reconnu débiteur au titre de l'avance qu'il a perçue jusqu'à concurrence de son montant soit.....contre sa déclaration écrite établissant que ..... n'a pas rempli ses obligations contractuelles.

La présente garantie entrera en vigueur dès réception de l'avance au compte de ..... chez N°..... cher ..... Elle diminuera au fur et à mesure des mains levées partielles données par le bénéficiaire ou au prorata des livraisons ou des prestations contre présentation au CPA des documents justificatifs y afférents dûment signés et approuvés par les représentants habilités des parties au contrat (facture visée, situation des travaux, attestation de service fait, etc.....) et ce jusqu'au remboursement intégral de la dite avance ou au plus tard jusqu'au.....

Si à l'expiration de la date limite de validité ci - dessus, aucune demande de prorogation de validité ou de mise en jeu de cette garantie n'est adressée au CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE de la part de ....., il sera procédé de plein droit à l'annulation de cette garantie.

Cette garantie est délivrée uniquement pour le contrat de base à l'exclusion de tout avenant qui modifierait le montant dudit contrat et/ou sa durée de validité et qui pourrait avoir une incidence quelconque sur la présente garantie sans un accord préalable du CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE, et la délivrance par celui-ci d'une nouvelle garantie correspondante.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الضمانات البنكية في ترقية التجارة الخارجية، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي، مع استخدام أداة هي دراسة حالة وذلك بالتطبيق على بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة برج بوعريريج حيث تم تقسيم الدراسة إلى فصل نظري وفصل النظري ومن أجل ذلك تم الاعتماد على والوثائق المقدمة من طرف البنك .

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الضمانات البنكية توفر السير الحسن لعمليات التجارة الخارجية وتحافظ على حقوق المتعاملين بها كونها تعهدا غير رجعيا صادر من طرف البنوك كما تغطي إلى حد كبير المخاطر المصاحبة لهذا النوع من المعاملات وتعتبر كذلك أداة للدفع الدولي لما توفره من تعويضات وتسهيلات في هذا المجال، إلا أنها تواجه صعوبات في تطبقيها نظرا للاختلاف القوانين المطبقة في كل دولة كما أن نظام المركزية المطبق من طرف البنوك يحد من حرية الوكالات في منح الضمانات البنكية مما قد يقلل من مساهمتها في تحسين وتطوير التجارة الخارجية .

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، الضمانات البنكية، ضمان الدفع المسبق، ضمان حسن التنفيذ

Abstract:

The purpose of this study was to learn about the role of bank guarantees in the promotion of foreign trade. Accordingly, a descriptive approach was adopted, using a case study tool to apply to the Algerian People ' s Loan Bank, the Bordj Bou Aririj Agency, where the study was divided into a theoretical and theoretical chapter. To that end, it was based on the documents submitted by the Bank.

The study has reached several conclusions, the most important of which is that bank guarantees provide for the proper functioning of foreign trade operations and preserve the rights of their clients as a non-retroactivity by banks. They also cover to a large extent the risks associated with this type of transaction. They are also an instrument for international payment of compensation and facilities in this area, However, they face difficulties in applying them in view of the different laws applicable in each country. The centralization regime applied by banks limits the freedom of agencies to grant bank guarantees, which may reduce their contribution to the improvement and development of foreign trade.

Key words : **International trade, Bank guarantees, Ensuring advance payment, Ensuring good implementation.**